المحور الخامس

وجهات نظر
في مستقبل الجامعات(*)

(*) النصوص واردة بحسب التسلسل الأبجدي لأسماء المؤلفين.

اكتساب الطلبة الكفايات الضرورية للقرن الحادي والعشرين:

التحدّي الأكبر لأنظمة التعليم العالي في الدول العربية

رمزي سلامه(*)

مقدمة

يطيب لي في بعض الأحيان أن أقول إنّ على عامل البلدية الذي يعنى بجمع النفايات المنزلية أن يكون، في الغد القريب، حامل شهادة تعليم ثانوي، حتى يتمكّن من التكيف مع متطلبات القرن الحادي والعشرين. ذلك أن هذا العمل سيتطلب تصنيف هذه النفايات بين قابل لإعادة التصنيع وغير قابل لذلك، بين النفايات الكيميائية التي تفرض معالجة خاصّة والنفايات غير المؤذية، الخ... وتلك هي الحال أيضاً للأغلبية الساحقة من الأعمال في أي ميدان كان.

فمن جهة، مهما تقدمت تقانات المعرفة والإنتاج والخدمات، سنظل بحاجة إلى عمال في مهن تعتمد بشكل أساسي على جهد الإنسان. ومهما تقدمت هذه التقانات، فإن القطاعات الاقتصادية التقليدية، مثل الزراعة، والكهرباء، والإلكترونيات، والميكانيكا ومشاغل المعادن، والهندسة، والإدارة، والعناية الصحية، والتربية، الخ...، ستظل تشغل مركزاً أساسياً في سوق العمل، بينما ستبقى المعلوماتية وصناعات الاتصال والمعلومات وتطبيقاتها هامشية بالنسبة لعدد الوظائف المتاحة.

إلاّ أنّ سيطرة الوظائف في القطاعات الاقتصادية التقليدية يجب ألا تخفي عن الأذهان

(*) خبير التعليم العاالي في مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية – بيروت.

أن كثيرا من قطاعات العمل هذه أصبحت تعتمد كثيراً على المكوّنات التقنية والعلمية، بحيث علينا أن نتساءل ما إذا كان اقتصاد المعرفة، الذي تخطو بعض المجتمعات نحوه بخطى ثابتة ومتسارعة، يستدعي تركيز الاهتمام على وقع التقدم التقني والعلمي على طبيعة الحرف والمهن أو على الكفايات.

في الواقع، تشير المهنة أو الحرفة إلى نشاط أو وظيفة أو عمل نمارسه. ولتأدية أي عمل لا بد من القيام بجهد منظّم. وليس هناك من جهد منظّم من دون فكر وإشغال للعقل. وهكذا، تفرض ممارسة أي مهنة أو حرفة امتلاك مجموعة محدّدة من الكفايات، أي من المعارف، والمهارات، والمواقف وما إليها، التي تجعل المرء قادراً على تنفيذ عمل ما، مع ما يتطلبه هذا التنفيذ من مراحل، بما في ذلك التخطيط والتقويم.

ولذلك، بقدر ما أصبحت الأعمال والوظائف تعتمد أكثر فأكثر على مكوّنات تقانية، بقدر ما لم يعد بالإمكان الاكتفاء بأن يتمتّع طالبو العمل بقدرات تقنية أو علمية فحسب. وبذلك، تشتد الضغوطات نحو امتلاك كفايات متنوّعة أكثر منه نحو اكتساب معارف محددة.

ينبغي بالتالي تخطّي تصنيف الوظائف والمهن ومحاولة التعرف على الكفايات أو مجموعات الكفايات التي أصبحت ضرورية للنجاح في عصر المعلومات واقتصاد المعرفة. بالإضافة إلى ذلك، يتكهّن البعض أنّ عصر المعلومات سوف يفرض على كلّ فرد تغيير مهنته أكثر من مرّة في حياته. فحري بالتالي البحث عن الكفايات العامّة التي توّفر لكلّ فرد مكاناً في المجتمع مهما تبدلت مهنته أو تطوّرت متطلبات القيام بها.

١- تحديد الكفايات المطلوبة في اقتصاد المعرفة:

إن من أهم الانعكاسات الاجتماعية لتطور تقانات الاتصال والمعلومات ولتحديات اقتصاد المعرفة يكمن في ضرورة امتلاك كل فرد من أفراد المجتمع مجموعة من الكفايات التي بدونها سيكون خارج عصره. ويتعين اكتساب هذه الكفايات منذ الصغر وتضمينها في الأهداف التربوية في جميع مراحل التعليم وأنواعه. ولكن للتعليم العالي دورا أساسيا يؤديه في هذا المضمار، من جهة تجاه مرتادي مؤسساته، ومن جهة ثانية تجاه المجتمع ككل.

ونعرض في ما يأتي إلى فئات خمسة من هذه الكفايات تتضمن ما نظنه ضروريا لكل فرد.

أ- الكفايات الأساسية:

الكفايات الأساسية هي تلك التي تشكّل ركائز المشاركة الفاعلة في الحياة المنتجة، مهما كان ميدان العمل الذي يمارسه الفرد. وهي تتكوّن من كفايات ذات طبيعة ذهنية وما إليها، وأخرى ذات علاقة بالشخصية، وغيرها علائقية واجتماعية.

- **الكفايات الذهنية واللغوية:** كثيرا ما يردّد أن التعليم في الدول العربية، بما في ذلك التعليم العالي، يعتمد بشكل أساسي على التلقين الذي لا ينمي بشكل كاف مهارات التحليل والتفكير المنطقي وحل المسائل والتوليف، وما إلى ذلك من مهارات عقلية عليا، نسبة إلى مهارات الذاكرة وحفظ المعلومات. كما أنه يلاحظ أن كثيراً من مؤسسات التعليم العالي لا تفرض على الملتحقين بها أو على خريجيها امتلاك أي لغة أجنبية.

إن الدخول إلى اقتصاد المعرفة يفرض على كل فرد، بدءاً بطلبة التعليم العالي وخريجي مؤسساته، امتلاك مهارات عقلية عليا كتلك التي سبقت الإشارة إليها أعلاه، كما يفرض امتلاك مهارات من مستوى مقبول على الأقل، في لغة أجنبية أو في اثنتين، بالإضافة إلى امتلاك اللغة الأم على مستوى عال لتكون لغة تعبير، وإنتاج علمي وثقافي، وإبداع، وتحتل، بذلك، مكاناً مرموقاً بين لغات الأمم، إن في وسائل النشر التقليدية أو على الشبكة العالمية للمعلومات.

- **الكفايات في ميدان المعلوماتية:** هناك نزعة على الصعيد العالمي بجعل القدرة على استخدام المعلوماتية والشبكة العالمية للمعلومات موجب لكل طالب من طلبة التعليم العالي منذ بدء دراسته. وقد وضعت فرنسا مؤخراً برنامجاً يعترف للتلامذة في المرحلتين الابتدائية والمتوسطة بمؤهلاتهم في ميدان المعلوماتية ويتوّج بشهادة بمستويين تعرف بشهادة المعلوماتية والإنترنت، تضمن لكل من ينهي التعليم الأساسي امتلاكه للكفايات الأساسية في المعلوماتية. كما أن هناك برنامجاً دولياً يمنح شهادة في استخدام المعلوماتية تتمتع باعتراف دولي بناء على امتحانات مقننة تتطرق للكفايات الأساسية المتوقعة في هذا المجال. وفي رأينا أن على كل مؤسسة للتعليم العالي في الدول العربية أن تجعل امتلاك القدرة على استخدام

المعلوماتية والانترنت شرطاً من شروط التخرج لكل طالب وطالبة، إن لم يكن شرطاً من شروط القبول أو متابعة الدراسة.

ولا يكفي في هذا القبيل امتلاك المهارات الأساسية في المعلوماتية، مثل طباعة النصوص، واستخدام البيانات، وتنفيذ الرسوم، وما إلى ذلك. بل يجب أن يتعداها إلى القدرة على البحث عن المعلومات حيثما وجدت، على الشبكة العالمية أو غيرها، والقدرة على اختيار الصالح مما هو متوافر، والقدرة على إدارة هذه المعلومات ومعالجتها واستخدامها لحل المسائل التي تعترض الفرد أو تطرح عليه.

– **كفايات التكيف:** على الصعيد الشخصي، هناك كفايات من نوع جديد يتطلبها التكيف مع البيئة التقانية الجديدة. ومن ذلك القدرة على التعلم الذاتي المستقل، والحفاظ على الاندفاع والنشاط والمثابرة وبذل الجهد بالرغم من الضغوط التي تتأتى من التنافس الذي تفرضه العولمة ومن الاحباطات التي تحملها التقانات الجديدة في طياتها، ومن هذه الاحباطات مثلاً وابل البريد الالكتروني غير المرغوب به، صعوبات الاتصال بالانترنت، المعلومات غير المناسبة أو غياب المعلومات المطلوبة من قواعد المعلومات المعروفة، الخ...

– **الكفايات العلائقية والاجتماعية:** أما على صعيد العلاقات مع الآخرين، فإن أهم ما تتطلبه البيئة الجديدة يتمثل بالقدرة على تحمل المسؤولية، والتعاون مع الآخرين، والعمل ضمن فريق، والتواصل بسهولة وفعالية، والتكيف مع المتغيرات، الخ...

بالحقيقة، خلافاً لما قد يظنه البعض، فإن للكفايات العلائقية والاجتماعية أهمية خاصة في بيئات العمل التي تعتمد بشكل أساسي على تقانات الاتصال والمعلومات الحديثة، بسبب الارتباط المتبادل بين العاملين وكأن العمل أصبح يشبه العزف ضمن أوركسترا سيمفونية حيث لا يسمح لأي عازف أن يخطئ، أو كأنه أصبح يشبه فريق تصوير سينمائي حيث ينعكس ضعف أي عضو في الفريق على النتاج بأسره.

ب– الكفايات التقنية: تتضمن الكفايات التقنية تلك الكفايات المهنية والعلمية الخاصة بمهنة معينة، أو بصناعة، أو بخدمة، أو بمجموعة من الصناعات أو الخدمات، كما يحددها أهل الاختصاص. وهي تجسد القدرة على تنفيذ مهمات متخصصة تخص هذه المهنة أو الصناعة أو قطاع العمل.

ويفرض عصر المعلومات أن تتحول هذه الكفايات أكثر فأكثر من المعارف البحتة التي تخص ميدان الاختصاص إلى مهارات العمل وكفايات التطبيق، إذ أن المعلومات والمعارف أصبحت أكثر فأكثر متوافرة في قواعد المعلومات التي يمكن الولوج إليها من خلال الشبكة العالمية للمعلومات، كما أن هذه المعلومات في تغير مستمر لا يستقيم معه حفظ هذه المعارف والبقاء عليها لفترات طويلة.

من ناحية أخرى، لا يمكن، في البيئة العلمية المعاصرة، أن يكتفي أي صاحب مهنة بتطبيق آلي للكفايات التي اكتسبها، بل عليه تكييفها وفقاً للحالات المعاشة وللمستجدات. ولذلك، فإن على كل صاحب اختصاص أن يتحلى بالانفتاح على سائر العلوم والميادين ليستطيع أن يستقي منها ما يناسب الحالات التي يواجهها. وهذا بالطبع عكس ما يظنه البعض من ضرورة التخصص الدقيق بشكل مبكر.

ج- كفايات الإدارة: تتضمن كفايات الإدارة القدرة على التخطيط، والتنظيم، والتقييم. كما تتضمن القدرة على إدارة الوقت، والموارد البشرية والمادية والمالية، على الأقل في ميدان العمل الذي يمارسه الفرد وفي حياته اليومية.

لكن عصر المعلومات يفرض أيضاً أن تتضمن كفايات الإدارة القدرة على إدارة المعلومات، تلك التي يستخدمها الفرد، أو التي ينتجها أو التي يتلقاها. فإن الانتقال من عصر غوتنبرغ، الذي ساد فيه الورق والمواد المطبوعة، إلى عصر ما بعد ماركوني، الذي تسود فيه المعرفة الرقمية، ينبغي على كل فرد يستخدم الحاسوب أن يمتلك بشكل كاف المهارات اللازمة لإدارة هذه المعرفة، وعلى وجه الخصوص، تصنيف المعلومات وفهرستها وطرائق حفظها واسترجاعها وما إلى ذلك من عمليات التوثيق الأساسية. ولذلك فإن أي تدريب على استعمال الحاسوب يجب أن يتضمن هدف اكتساب هذه الكفايات.

د- كفايات القيادة: إن التنافس الشديد التي تفرضه العولمة واقتصاد المعرفة يفرض على أي صاحب مهنة أن يتحلى بكفايات قيادية، من القدرة على المبادرة وقبول المخاطرة المدروسة إلى المهارة في دفع الآخرين نحو الإنجاز وتحسين الأداء، مع الحفاظ على التناغم بين أعضاء الفريق وعلى نوعية حياة جيدة. ويدخل أيضا في هذا السياق أخذ المبادرة للتجديد التقاني ومواكبة المستجدات أو اقتراح ذلك والعمل على تحقيقه.

هـ- الكفايات الوضعية: نعني بالكفايات الوضعية تلك الكفايات التي تساعد على الانخراط في محيط عمل معين وعلى التكيف مع متطلباته. في الاقتصاد التقليدي، كما في المجتمعات التقليدية، تكون هذه الكفايات محددة مسبقا يتناقلها الناس بعضهم عن بعضهم الآخر. أما في إطار العولمة فقد أصبحت القدرة على التأقلم مع وضعيات مختلفة ضرورية أكثر فأكثر، بسبب الحراك المتزايد من مهنة إلى أخرى، أو من مؤسسة إلى أخرى، أو من مجتمع إلى آخر، أو من بلد إلى آخر. ولذلك يتعين على كل فرد أن يتحلى بكفايات عامة تساعده على التكيف مع المتغيرات؛ ومن ذلك المرونة، وتقبل المجهول والتعاطي معه بإيجابية، والاستقلالية العاطفية المسهّلة للحراك، الخ...

٢- تطوير النظم التربوية لتحقيق اكتساب كفايات اقتصاد المعرفة:

هل أن الأنظمة التربوية في الدول العربية جاهزة لمواجهة متطلبات عصر المعلومات واقتصاد المعرفة الذي أدّت إليه الثورة التقانية والعلمية؟ الواضح مما سبق أنها ليست بعد جاهزة لذلك. وعليها أن تقوم بمواجهة عدد من التحدّيات بهدف جعل الأشخاص قادرين على التكيّف مع هذه البيئة الجديدة.

ومن أهم ضرورات التطوير ما يأتي:

- تطوير التعليم الأساسي ومدّه إلى أبعد ما يمكن بحيث يؤدي إلى امتلاك جميع الناشئين الكفايات الأساسية اللازمة للنجاح في اقتصاد المعرفة والكفايات الخاصة بالتعلم مدى الحياة؛

- القيام بتغيير جذري للمؤسسات التعليمية على جميع الأصعدة بحيث تتحول من محيط تعليم إلى بيئة تعلّم وتفتح للشخصية من جميع نواحيها؛

- خلق شراكات واسعة النطاق ما بين المؤسسات التعليمية، بخاصة في مرحلتي التعليم الثانوي والتعليم العالي، وعالم العمل، وجعل الأنشطة التطبيقية في مؤسسات العمل متاحة إلى أبعد حد بل شرطا من شروط التخرج؛

- اعتماد آليات لضمان نوعية خريجي التعليم في جميع مراحله، ومنها القيام بتقييم دوري لدرجة اكتساب التلامذة والطلبة للكفايات المطلوبة في جميع المراحل التعليمية، لتقويم المسار كلما دعت الحاجة وقبل فوات الأوان؛

– تأهيل الموارد البشرية في الإدارات والمؤسسات العامة، وفي المؤسسات التعليمية على جميع مستوياتها، ومؤسسات الإنتاج والخدمات، لمواجهة تحديات اقتصاد المعرفة، بدءا بالتعلم على استخدام الحاسوب على أوسع نطاق، وتأمين امتلاك جميع العاملين في المؤسسات لكفايات الإنتاج والتطوير في إطار اقتصاد المعرفة ومجتمع التعلم.

من أجل ذلك، لا بد من القيام بتغييرات جوهرية في آليات وضع السياسات التربوية والتخطيط والإدارة على جميع الأصعدة.

ويشكل تأمين موارد بشرية كفء، بخاصة في سلك التعليم، إحدى الركائز الأساسية لرقي التعليم إلى المستوى المطلوب الذي تمليه العولمة والتقدم المستمر في تقانات الاتصال والمعلومات. ومن أجل ذلك يتعين بالأخص ما يأتي:

– رفع مستوى مؤهلات المعلمين في جميع مراحل التعليم إلى المستوى الجامعي مع التشديد على الانتقال من التعليم بالتلقين إلى التعلم بالاكتشاف والبحث والأنشطة التعاونية وما إلى ذلك من أساليب التعلم النشط؛

– تأمين العدد الكافي من المعلمين الكفء المختصين بالرياضيات، والعلوم والتقانة والحاسوب في مرحلتي التعليم الأساسي والثانوي؛

– تحسين اختيار الطلبة في الاختصاصات العلمية والتقنية في التعليم العالي ووضع آليات لتشجيع الكفاءات الواعدة لمتابعة الدراسات العليا لتشكل طلائع المستقبل؛

– اعتماد الخطط المناسبة لمدّ مؤسسات التعليم العالي بالأساتذة الكفء، بخاصة في ميادين التقانات الحديثة.

خاتمة

يتطلب تطوير الأنظمة التربوية في الدول العربية، ولا سيما أنظمة التعليم العالي، لتتماشى مع متطلبات القرن الحادي والعشرين وتحديات اقتصاد المعرفة، قيام السلطات المختصة والقيمين على المؤسسات بخطوات جريئة، منها جعل امتلاك مهارات استخدام الحاسوب والانترنت شرطاً من شروط التخرج لكل طالب مهما كان ميدان تخصصه، إذا لم يكن شرطاً من شروط الالتحاق أو متابعة الدراسة. وكذلك هو الأمر بالنسبة لامتلاك اللغات الأجنبية وأنشطة التربية العملية والتدريب في

مؤسسات الإنتاج والخدمات. وفي رأينا أن هذه الشروط الثلاثة تشكل مقدمة أساسية لتطوير جذري من شأنه أن يطال سائر الكفايات المطلوبة في عالم اليوم من مهارات عقلية عليا، واستقلالية في التعلم، وكفايات الاتصال والإدارة والقيادة، وما إلى ذلك.

وبدون مثل هذه الخطوات، نخشى أن يبقى التعليم عامة، والتعليم العالي خاصة، أسير التقاليد، ويبقى خريجوه أسرى التلقين والتعليم العقيم، غير قادرين على مواجهة متطلبات العولمة وتقدم التقانات وعلى النهوض بمجتمعاتهم، إلا تلك القلة القليلة منهم التي لم تكن يوما تنتظر من أنظمة التعليم أكثر من ألا تسد أمامها الطريق.

الثقافة والتربية، النمو والمجتمع: في التعليم الجامعي مع الإشارة الى الواقع العربي

سمير المقدسي(*)

تمهيد

لا يسعني وأنا اتطلع الى مستقبل التعليم الجامعي العربي إلا أن أربط ربطاً عضوياً بين الثقافة والتربية من جهة والنمو الوطني والمجتمعي (نوعية الحياة) من جهة أخرى. فهدف التعليم الجامعي المعاصر كما أفهمه، يتمحور حول مسألتين أساسيتين: التثقيف بمعناه الواسع وتطوير الكفاءات البشرية على مختلف أنواعها. وهكذا فإن للتعليم الجامعي دوره الأساسي في تحديد مسار التنمية ونوعية المجتمع الذي نعيش فيه. ولا يضرنا في ذلك إن اختلفت الرؤى حول مضمون الثقافة أو اختلف التقييم لنوعية نمو المجتمع. بل أن قبولنا لتعدد الرؤى هو في حد ذاته مرآة لمدى تقدمنا الحضاري بحيث يكون استيعاب تعدد وجهات النظر والفلسفات في صلب المعادلة الحضارية لأي مجتمع.

ومن هذا المنطلق أتقدم بتصورات وجيزة في التعليم الجامعي وتأثيراته في تحديد مسار النمو ونوعية المجتمع مع الإشارة الى الواقع العربي، وذلك من ضمن أربعة محاور كما يلي:

١- أهداف التعليم الجامعي والبيئة الجامعية؛

٢- نوعية التعليم الجامعي: الإنفتاح والإنغلاق؛

(*) أستاذ ورئيس قسم الاقتصاد في الجامعة الأميركية في بيروت ووزير اقتصاد سابق.

٣- العلاقة بين التربية والنمو وسوق العمل؛

٤- التعليم الجامعي العربي. الى أين؟

١- أهداف التعليم الجامعي والبيئة الجامعية

إذا كان جوهر التربية الجامعية هو التثقيف بمعناه الواسع، فإن اكتساب الكفاءات أو التخصصات الجامعية يكون من ضمن العملية التربوية/ التثقيفية. فلا صقل للإختصاصات خارج الإطار التربوي/ الثقافي وإلاّ تكون الجامعات مقصرة في تحقيق غاياتها وأهدافها. إن الثقافة بمعناها الواسع تشمل كل مجالات المعرفة من علوم انسانية وفلسفية واجتماعية ومجَّردة. وتنمية الإختصاص الجامعي لا بد أن يتماشى جنباً الى جنب مع الإفادة من كل ما توفره العلوم الانسانية والفلسفية والأخلاقية فتكون البرامج الجامعية مبنية على مبدأ التزاوج بين الاختصاص والثقافة.

ومن هذا المنظور، لا يصح لأي خريج جامعي أن يتباهى بما قد أنجز من اختصاص إن لم يكن اكتسابه لأي تخصص قد تأسس على مبادئ التربية الانسانية والخلقية بغض النظر عن أي اختلافات بالرؤى بين مجتمع وآخر. ولذا فإن للتربية دور أساس في تحديد نوع المجتمع الذي نعيش فيه. وعلى ضوء فهمنا هذا لما تعنيه التربية فهي تتضمن المبادئ التي تعطينا تفسيراً للديمقراطية والحرية الفكرية والمسؤولية الفردية والمجتمعية. وإني أعتبر أن نجاح أي معهد تربوي مرهون بمدى قدرته على تخريج طلابٍ مدربين تدريباً جيداً مهنياً ومثقفين في آن واحد. وإن كنت أشدد على الدور التثقيفي للمعاهد التربوية فلأننا نرى في بعض مجتمعاتنا العربية -على الأقل في لبنان - الآثار السيئة لضعف القِيَم المجتمعية السائدة وتدميراً للمصلحة العامة. فعوضاً عن تحصينها نرى ترسيخاً للشهوة الفردية، وعوضاً عن الحفاظ على البيئة وجمال الطبيعة نرى إمعاناً في تخريبها. ولعلنا نتساءل لماذا يحصل كل ذلك وهل يعني إخفاق المعاهد التربوية العربية في أداء دورها؟ الجواب عن هذا التساؤل لا يمكن بنظري حصره بالمعاهد التربوية وأدائها. فليست هي المؤثر الوحيد في المسيرة المجتمعية بل على أهميتها تشكل واحدة من مؤثرات أخرى كالتربية العائلية وأداء النظام السياسي والمجتمع الأهلي ومستوى التطور الاقتصادي/ الاجتماعي وغيرها من المؤثرات التي تقرر سلوكية مجتمع ما. والإجابة عن هذا التساؤل يتطلب تحليلاً معمقاً لكل هذه المؤثرات لا مجال له هنا. ومهما يكن الأمر، تبقى مهمة المعاهد التربوية التثقيف بمعناه الواسع الذي كلما شمل شرائح أوسع من المجتمع كبرت آثاره وساهم في التأسيس لبناء مجتمع يعكس سلوكه

التزاماً أقوى بالمبادئ التي تقوم عليها التربية الجامعية.

وهذا ما يقودني الى بيئة التعليم الجامعي. ما هي مقوماتها وهل تساهم في دفع التطور التربوي/ الثقافي أم تقف حاجزاً أمامه؟ فبقدر ما تكون البيئة الجامعية منفتحة ومتماشية مع التطورات التربوية والتكنولوجية في مختلف الميادين، تكون عنصر إثراء في التطوير الدائم للتعليم والتثقيف الجامعي. وبنظري هنالك عاملان أساسيان يحددان هذا المسار: أولهما النظام السياسي السائد وما إذا كان يسمح بالحرية الفكرية والتعامل مع العالم الخارجي وتعددية المدارس التربوية، وثانيهما: مدى توافر الكفاءات البشرية والموارد المالية للجامعات ومعاهد التعليم العالي المتخصصة.

فمن البديهي أن النظام السياسي الذي يكبل الحرية الفكرية ويخشى التعامل مع الخارج يؤسس بدوره لبيئة جامعية مقيدة في مجالات التعليم والأبحاث وغير قادرة على التعامل الضروري مع التطورات الفكرية والتربوية وبالتالي مع التطوير الذاتي المطلوب. ورب قائلٍ إن هذا الأمر لا ينطبق على مجالات العلوم المجردة أو الطبيعية بالمقارنة مع العلوم الانسانية والاجتماعية والفلسفية التي قد تخضع لتغيرات يفرضها النظام السياسي السائد ويمنع تطورها. والجواب عن هذه المقولة هو أن النهضة التربوية الجامعية لا تقوم على أساس معادلات جزئية في مختلف مجالاتها أي أنها لا تقوم على تطوير فروع معينة دون الأخرى ولا تقتصر على مجاراة التطور في ميادين العلوم المجردة أو اقتباس ما ينتجه الغير في هذه المجالات مع انغلاق في مجالات التعليم الجامعي الأخرى أو تجميدها. بل تقوم هذه النهضة على تطوير شامل ودائم في جميع مجالات التربية والمعرفة والعلوم وشرط ذلك هو سيادة مناخ الحرية الفكرية النابع من تأمين الحياة السياسية الديمقراطية. ولا تشكل هذه النظرة (ضرورة التطوير الجامعي الشامل) أي تعارض مع ثوابت العقائد الدينية التي في جوهرها توفر السياج الأخلاقي للتطورات المجتمعية.

٢- نوعية التعليم الجامعي: الإنغلاق والإنفتاح

لربما يمكننا تقييم نوعية التعليم الجامعي من ثلاث نواحٍ مترابطة في ما بينها. أولها يرتبط بمستوى المناهج السائدة ومدى احتضانها للتقدم الحاصل في الميادين المختلفة. هذا لا يعني خاصةً في ما يتعلق بالعلوم الإنسانية والاجتماعية التبني الكلي لتطورات النظم الفكرية في المجتمعات الأخرى وجامعاتها أو لمناهجها التربوية، بل يعني الاطّلاع على النتاج الفكري للآخرين وتفاعله مع النتاج الفكري

للمجتمعات العربية وجامعاتها. فلا نكون خارج نطاق التطورات العالمية ولا نخشى أن تكون مناهجنا منفتحة على مناهج الآخرين خاصةً في مجالات قطعوا فيها أشواطاً بعيدة. ونتيجة لهذا التفاعل والاطلاع، تصبح (أو هكذا يجب أن تكون) المناهج التربوية الجامعية مواكبةً للتطورات الهامة في مختلف الميادين ومغذية لها في آن واحد.

ولنأخذ على سبيل المثال علم الاقتصاد الذي هو اختصاصي كأستاذ جامعي. فالقسم الأكبر من المؤلفات والأدبيات والأبحاث الاقتصادية المعاصرة مصدره الغرب وجامعاته وباللغة الانكليزية تحديداً. ودون الإنتقاص من أهمية مساهمات المجتمعات الأخرى وجامعاتها في هذا النطاق (خاصةً على صعيد أدبيات التنمية الاقتصادية في الدول النامية) فإنه لا بد من التفاعل مع المناهج الأكاديمية الاقتصادية في الجامعات الغربية إذا أردنا أن تكون مناهجنا على تماس مع أهم التطورات العالمية في هذا المجال. والتحدي الذي تواجهه جامعاتنا في هذا الشأن لا يتصل بقضية التفاعل بقدر ما يتعلق بالإفادة منه بهدف تطوير برامجنا وأبحاثنا بحيث نتمكن بدورنا من الإسهام في تطوير مخزون المعرفة في شتى المجالات.

وأما الناحية الثانية فهي تتعلق بمستوى الأداء التعليمي والتثقيفي. فمن أهم العناصر التي تميز جامعة عن أخرى كفاءة الهيئة التعليمية في مجالي التعليم والأبحاث كما التفاعل مع الخارج في النطاقين الأكاديمي والمهني. وإذا كان مستوى الكفاءة التعليمية في الجامعات العربية المختلفة عموماً ما زال ينتظره الكثير من التطوير، فإن بعضها قد خطى خطوات كبيرة في هذا المجال وأصبحت شهاداتها على مستوى البكالوريوس وبعض تخصصات الماجستير والدكتوراه مشهوداً لها إقليمياً ودولياً. لقد شهدت العقود الأخيرة تقدماً في التعليم الجامعي العربي في مجالات الاختصاصات العليا (Advanced Studies) وهذا بدوره أسهم في رفع مستوى الكفاية التعليمية في الجامعات العربية. ولكن في المقابل يعاني الوطن العربي نزفاً في الكفاءات العالية نحو البلدان الغربية حيث قد تتوافر فرص ومناخات مؤاتية أكثر جاذبية منها في البلدان العربية. والتحدي هنا يكمن في تحقيق شروط تحسين مناخات التعليم الجامعي، وأولها الإنفتاح الفكري والأكاديمي وضمان حريتهما. وفي زمن العولمة فإن الكثير من الجامعات العربية قد أخذ في هذا الاتجاه أو في سياقه.

الناحية الثالثة هي درجة التأهل التكنولوجي/ التقني من بنى ومختبرات

ومكتبات جامعية وغيرها من مستلزمات البحث العلمي وربطه بأحدث التقنيات المتوفرة، إضافةً إلى توافر الدعم المالي للقيام بمهام البحث والتعليم. كل هذه الأمور يمكن اختصارها بالبنى التحتية للعمل الجامعي التربوي والتثقيفي. والمؤسف أنه بالنسبة إلى العديد من الجامعات العربية التي تقع في نطاق القطاع العام وبالتالي تعتمد على الدعم الحكومي نرى أنها قد لا تتمتع دائماً بمستويات التأهيل المطلوبة، وكأنما القطاع التربوي الجامعي لا يقع في مقدمة الأولويات الحكومية بعكس المجالات الأمنية والعسكرية وغيرها التي تتقدم القطاع التربوي على أهميته الكبرى. كما أنه من المؤسف أن نلاحظ في الآونة الأخيرة فتح الباب في بعض الدول العربية (لبنان على سبيل المثال) لإنشاء جامعات ومعاهد خاصة لا تتمتع بالمؤهلات المطلوبة ولا تستحق هذه التسمية. بل على العكس من ذلك، فإن بعضها لا يتعدى كونه عملية تجارية في غطاء أكاديمي. قد يكون لتكثيف فرص التنافس بين المعاهد الجامعية الكبرى منافعه لجهة تحفيزها على التطوير الدائم في برامجها وكفايتها التعليمية. غير أن هذا الأمر مشروط بتطبيق المعايير الأكاديمية المطلوبة والضرورية في الترخيص لإنشاء جامعات ومعاهد جديدة، إضافةً إلى الأخذ بعين الاعتبار حاجات الاقتصاد الوطني المستقبلي لتخصصات معينة، وإلا فإن عدم تطبيق هكذا معايير يقود إلى إضعاف مستوى التعليم الجامعي عموماً مع طغيان جانبه التجاري/ المادي على حساب جانبه التعليمي/ التثقيفي. وبالتالي، لا بد من وقف هذا النهج من الإنفلات التربوي في القطاع الخاص والعمل على تطبيق معايير تسمح للاتساع في عدد الجامعات والمعاهد العليا ضمن ضوابط تضمن لها المستويات الأكاديمية المطلوبة.

وهذا الأمر يسلط الضوء على ما يعتبره البعض إشكالية التعليم في القطاع الخاص مقابل التعليم في القطاع العام، خاصةً لجهة تمويله الفعّال وتحمل أعبائه. فقد يقال على سبيل المثال إنه مع ازدياد الضغوط المالية على الحكومات العربية واضطرارها الى اتباع سياسات تقشفية بهدف تقوية وضعية الموازنة العامة لا سيما في نطاق العولمة، فقد يشكِّل تحويل جامعات القطاع العام الى جامعات خاصة إحدى الوسائل لتخفيف العبء المالي الذي تضطلع به الدولة. بكلمة أخرى، إن الإنخراط المتزايد في التعليم يتطلب زيادة مستمرة في الإنفاق عليه وهذا بدوره يتطلب ارتفاع مخصصات موازنة التعليم لربما على حساب أبواب الإنفاق الأخرى أو البحث عن مصادر تمويل خارج القطاع العام. ومن هذا المنطلق، يدعو البعض إلى أن يتحمل

القطاع الخاص قسطاً أكبر من أعباء التعليم. وقد تأخذ مشاركة القطاع الخاص شكل إشراكه في تمويل كلفة التعليم (أقساط وأبحاث على سبيل المثال) وليس بالضرورة امتلاك مدارس وجامعات القطاع العام. المهم في الأمر أن هذه الإشكالية لا تتعلق فقط بالجانب المالي لجهة تغطية نفقات التعليم أو بأجدى سبل تأمينه بل تتعداه إلى مستوى التعليم ونوعيته وما إذا كانت الدول العربية المعنية قد توصلت الى قناعات بحيث تسمح للقطاع الخاص القيام بمهام التعليم الجامعي. إن الإشكالية الأساسية كما أراها تتمحور حول السبل الآيلة الى تأمين جودة التعليم مع كل متطلباته من بيئة جامعية مساندة وتوافر الموارد البشرية والمالية الضرورية، أكانت الجامعات جامعات خاصة أم تابعة للقطاع العام. إن معايير الجودة معروفة وتتعدى مجرد انتاج مهارات محددة. وعليه، فإن تقييم سبل تمويل التعليم يجب أن لا يفترق عن فكرة جودة التعليم وضوابطها.

إن المقاربة بين مستويات التعليم وجودته في كلي القطاعين الخاص والعام لا تؤدي بالضرورة إلى نتيجة تفاضلية بينهما، إذ أنها مسألة غير محسومة. فكما أن مستويات بعض الجامعات الخاصة في العالم العربي تفوق مستويات بعض جامعات القطاع العام، فإن العكس هو أيضاً صحيح. فلو أن مستويات التعليم في القطاع الخاص هي عموماً أكثر كفاءة منها في القطاع العام فإن توجيه التعليم العالي نحو القطاع الخاص له ما يبرره. وذلك مع الإشارة الى أن نوعية التعليم الخاص تبقى بحاجة دائمة إلى أن تخضع لضوابط صارمة تسنها الهيئات التربوية المسؤولة في القطاعين الخاص والعام. وإذا لم يكن الأمر بالضرورة كذلك فما هي الشروط التي تؤمن ازدهار جميع جامعات القطاع العام تربوياً وثقافياً وجودة أدائها؟

فعلى سبيل المثال، أليس من الضروري أن يكون لهذه الجامعات استقلالية كاملة في ادارة شؤونها الأكاديمية مع تأمين الموارد المالية اللازمة مما يساعدها على تطبيق المعايير الأكاديمية التي تؤمن مستوى مرتفع لأدائها التعليمي والأكاديمي؟ مما لا شك فيه أن من أهم مزايا جامعات القطاع العام أنها توفر فرص التعليم العالي لشرائح المجتمع ذات الدخل المحدود. وبالتالي، في حال أي قرار بتحويل جامعات القطاع العام إلى القطاع الخاص، علينا أن ننظر أولاً كيف نؤمن لهذه الشرائح فرص التعليم العالي.

هنالك أسئلة كثيرة علينا التوقف عندها في تقييمنا لفوائد التعليم الجامعي وأكلافه في كل من القطاع العام والخاص ليست هذه الورقة مجالها.ما أود التشديد

عليه أنه بغض النظر عما إذا كانت الجامعات خاصة أم تابعة للقطاع العام، فإنها تخضع لشروط الكفاءة عينها والجودة في أدائها. ومن أهمها على الإطلاق أن تعمل في بيئة جامعية منفتحة على محيطها والعالم وأن تصون الحرية الفكرية والأكاديمية وأن تتمتع بالاستقلالية الادارية (في ما يخص جامعات القطاع العام) وأن تتوافر لها الموارد المالية الضرورية بما يؤمن ليس فقط فرص اجتذاب كفاءات تعليمية وبحثية ذات مستوى رفيع بل كل ما يتصل بمستلزمات البحث العلمي في عالم منفتح على بعضه تقنياً وتكنولوجياً. والسؤال المطروح هو:

هل توصلت المجتمعات العربية الى مرحلة إيلاء القطاع التربوي والجامعي تحديداً الأولوية الذي يستحقها في نطاق سلة أولوياتها الوطنية المتعددة؟ وهل توصلت الدول المعنية الى قناعات أن الإبداع الجامعي والثقافي لا يكون خارج البيئة الجامعية المنفتحة والحرة غير الخاضعة لأهواء السلطة السياسية وأغلال الفكر المتحجر؟ هناك على ما أظن بوارق أمل هنا وهناك في الوطن العربي. ففي زمن الإنفتاح العالمي، لا بد للنهضة الجامعية العربية أن تأخذ مجراها ليس فقط بتفاعلها مع العالم المنفتح بل بمساهمتها في تغذية روافد الفكر والثقافة.

٣- العلاقة بين التربية والنمو وسوق العمل

أصبحت العلاقة بين التعليم والنمو الاقتصادي تستأثر باهتمام كبير في أدبيات التنمية. وخلاصتها أن تطور التعليم (يقاس عادةً بمستويات الإلتحاق المدرسي/ الجامعي) هو أحد العوامل المهمة والمؤثرة في دفع مسار التنمية، مع الإشارة الى أن نوعية التعليم لها تأثيراتها الخاصة في هذا المجال. وهكذا نرى أن التطور السريع في مستويات الإلتحاق المدرسي/ الجامعي في بعض البلدان العربية لم ينعكس بالضرورة دفعاً في عملية التنمية يوازي ما اختبرته بلدان نامية أخرى عرفت تطوراً شبيهاً في مستويات الإلتحاق المدرسي. قد تفسر هذه الظاهرة بعوامل غير عامل التعليم بحد ذاته. غير أن العديد من الأبحاث يردها الى نوعية التعليم في الكثير من المدارس والجامعات العربية وخاصةً ما إذا كانت المناهج التعليمية تربي الطالب على حب الاستطلاع وأخذ المبادرة عوضاً عن تركيزها على رتابة التلقين والإعادة بطريقة ميكانيكية. وهنالك من يضيف عاملاً آخراً يتعلق بمجالات العمل المتوافرة في كل من القطاعين العام والخاص. فحيث يكون القطاع العام مهيمناً على الاقتصاد الوطني كما هو الحال في بلدان عربية عدة وبالتالي على مجالات العمل التي تؤمنها لعدد كبير من الخريجين، فإن أخذ المبادرة يضعف وتصبح العلاقة بين التعليم

وعملية النمو أقل شأناً. والعبرة هنا أنه إذا كان لا بد من أن يتحمل القطاع العام في البلدان العربية القسط الأكبر من أعباء التعليم وذلك لأسباب اجتماعية فمن الضروري كما سبق ذكره أن لا تكبَّل مدارس وجامعات القطاع العام بأغلال البيروقراطية والتوجهات السياسية للطبقة الحاكمة، بل أن تتحرر منها بإعطائها الاستقلالية التامة في إدارة شؤونها ومناهجها.

وماذا عن علاقة التعليم بسوق العمل؟ مع التطور السريع في مجالات التعليم وتخريج أفواج متلاحقة من الطلاب تسعى لدخول سوق العمل، أخذ البعض يشير الى ضرورة تكييف برامج التعليم العالي بهدف خدمة متطلبات سوق العمل. لا شك في أن من مهمات التعليم العالي توفير التخصصات المختلفة مما يساهم في تغذية سوق العمل بكفاءات مطلوبة والكثير من الجامعات الفاعلة او الناشطة تربوياً وأكاديمياً تطور برامجها وتستحدث برامج جديدة تمشياً مع تطورات الاقتصاد الوطني وسوق العمل ليس بالضرورة المحلي فقط بل ايضاً الإقليمي إن لم يكن الدولي. وهذا هو المطلوب علماً أن للسوق في الاقتصادات المعاصرة ديناميكية قوية وأكثر حركة من ديناميكية تطوير برامج التخصصات المختلفة.

ولكن إذا كانت العلاقة بين التعليم (التخصص) وحاجات سوق العمل أمراً لا بد من التنبه اليه في مجال تطوير البرامج الجامعية المتخصصة، فبالمقابل علينا أن لا ننسى هدف التثقيف الجامعي. وهذا كما سبق وذكرنا يعني في ما يعنيه أن لا يكون بناء الاختصاص خارج عملية التثقيف بمعناها الواسع. فتربية الطالب المثقف، بغض النظر عن اختصاصه، يبقى الهدف الأساسي لكل تربية جامعية. وبتوطيد العلاقة بين الاختصاص والتثقيف يصبح دور الجامعات محورياً في تحديد نوعية المجتمع الذي نعيش فيه. لقد شدد آدم سميث (توفي عام ١٧٩٠) وهو أبو الاقتصاد المعاصر وأول من دافع عن حرية السوق التي تظللها اليد الخفية على أن المسار الحسن للسوق الحرة أو درجة كفايته في مصطلح الأدبيات الاقتصادية المعاصرة مرتبط بالأخلاقيات (moral ethics). بكلمة أخرى، إذا لم تعمل الأسواق على هدي المبادئ الخلقية فإن النظام الاقتصادي لا يكون نظاماً ناجحاً. وبظني ما قاله آدم سميث لأكثر من مئتي سنة خلت ما زال ينطبق على واقعنا الحاضر آخذين بعين الاعتبار كل التطورات الاقتصادية والثقافية منذ ذلك الحين، وترجمتها في سياق العلاقة بين التعليم ومجالات العمل في السوق هو أن لا نعتبر الثقافة والتخصص كبنائين منفصلين بل متكاملين.

٤- التعليم الجامعي العربي: الى أين؟

وأعني بالسؤال، هل التعليم الجامعي العربي في سياق نهضة تربوية/ ثقافية شاملة لا بد ان تكتسح من أمامها العقبات المتمثلة بالجمود الفكري/ التربوي/ الثقافي التي تشكل جزءاً ذاتياً وحتمياً في أي مسار للتغيير والنهوض؟ إن نظرتي لمستقبل التعليم الجامعي العربي هي نظرة تفاؤلية وإن كانت على المدى البعيد. فباعتقادي، مهما كانت الأحوال السياسية السائدة حالياً في المجتمعات العربية المختلفة، ومهما كثرت عوامل الجمود، ففي نهاية المطاف ومهما طال الزمن (وهذا ما نتعلمه من التاريخ) لن تستطيع هذه العوامل أن تثبت أمام نهضة ثقافية عربية شاملة مستقبلياً غرست بذورها وأخذت تنمو ولو في بعض جوانبها ببطء شديد. فلا بد لأي نهضة سياسية/ اقتصادية/ اجتماعية مرتقبة في العالم العربي من أن تواكبها بل تتفاعل معها وتغذيها نهضة تربوية/ ثقافية. فالنهوض الحضاري لا يكون جزئياً بل شاملاً لجميع مرافق الحياة أو لا يكون.

ولربما العنصر الخفي أو المجهول هو عنصر الزمن وسرعة الحركة في بناء دعائم النهضة الجامعية الشاملة. وهو أمر قد يختلف من بلد عربي الى آخر كما هو واقع الحال في مسارات تقدمها المختلفة. والمهم في هذا السياق أن المدى الزمني لترسيخ النهضة يتوقف على ديناميكية تطور الظروف المؤاتية أو العوامل المؤثرة في حركة النهوض أود الإشارة الى ثلاث منها:

أولها يتعلق بتطور النظام السياسي ومدى توجهه نحو ترسيخ مبادئ الديمقراطية والعدالة الاجتماعية والحرية الفكرية وبالتالي الادارة السليمة للحكم. فكلما تعزز هذا التوجه، تتوسع الفرص أمام الجامعات العربية كي تتفاعل مع التطورات المستجدة في حقول التربية والتعليم والثقافة.

ثانيها هو تطور البيئة الجامعية لجهة انفتاحها على الحرية الأكاديمية وتحديداً حرية التعبير والحوار. وفي ظل المناخ الجامعي المنفتح تكون هذه حرية مسؤولة لا غنى عنها في عملية الارتقاء بالمستوى التربوي/ الثقافي الجامعي. فبدون البيئة الجامعية المؤاتية كيف نؤمن التفاعل مع الغير وكيف يتمكن الباحثون الجامعيون من تقصي وتحقيق الانجازات الفكرية والأكاديمية دون عوائق ادارية/ سياسية تكبل سعيهم وتضعف من فاعليته؟

وثالثها هو تطوير مستلزمات التأهيل بكل أبعادها المادية والبشرية بحيث تتمكن الجامعات العربية أن تجاري، بل تنافس، مثيلاتها في الدول الأخرى ولا سيما

الغربية. وهذا يفترض ضمناً أن تقوم الدولة باعطائها الأولوية التي يتطلبها هذا الأمر على صعيد توافر الدعم المالي. كما أنه يعني في ما يعنيه أن السلطات المسؤولة أصبحت تتقبل مبدأ استقلالية الجامعة الادارية مما يحميها من التدخلات السياسية. وفي حال تحقيق هذه المرحلة من تطور جامعات القطاع العام فإن ذلك يعتبر بمثابة إنجاز كبير. كما أنه بالنسبة إلى الجامعات الخاصة فإن القطاع الخاص العربي كان ولا يزال مقصراً عموماً لجهة دعم هذه الجامعات مادياً وتحديداً فيما يخص برامج الأبحاث وتأهيل البنى التحتية. ولربما أحد العوامل التي تفسر هذه الظاهرة هو عدم سن التشريعات الضريبية المحَّفزة لمساهمة القطاع الخاص في هذا المجال.

يواجه العالم العربي، كغيره من المناطق النامية، تحديات العولمة على كافة الصعد. وكما أن مواجهة العولمة الاقتصادية لا يكون بانغلاق الاقتصاد الوطني (وهو في كل الأحوال أمر غير ممكن في عالم اليوم)، بل باعتماد سياسات تمكن الدول العربية من الاستفادة من فوائد العولمة وهي تؤسس لأرضية صلبة لاقتصادها الوطني، فإن الجامعات العربية مدعوة لأن تؤسس لنهضة تربوية/ ثقافية داخلية ومنفتحة تمكنها ان تجني فوائد التفاعل الثقافي مع الخارج دون أن تخسر ذاتيتها وهويتها الوطنية. وفي كلتا الحالتين فإن المضي في هذين التوجهين يبقى محكوماً بمدى تطور الظروف المؤاتية لهما. ودور المثقفين العرب هو المساهمة الفكرية في تهيئة هذه الظروف وإنضاجها.

إعادة اختراع الجامعة

عدنان الأمين(*)

تراءى إلى البعض، في زمن ليس ببعيد، أن يقوم بشيء في الدول العربية شبيه بما تقوم به مجلة «يو إس نيوز» في أميركا. فهذه المجلة تنشر في مطلع خريف كل عام ملفاً عن الجامعات في أميركا، ونواة الملف تصنيفها في تراتبية تظهر فيها الجامعات العشرة الأولى،أو الخمس والعشرون الأولى. ويتم ذلك استناداً إلى استقصاء تجريه المجلة مع الفعاليات التربوية في البلاد، ولا سيما حول آرائهم في الجامعات القائمة.

كان هذا العمل يثير فضولي في ما سبق، وخصوصاً إبان الدراسة التي قمت بها حول التعليم العالي في أميركا في خريف وشتاء عام ١٩٩٣. لكن عندما طرح علي هذا الموضوع منذ بضعة أشهر في ما يتعلق بالدول العربية وجدت نفسي مستنكراً له، ومتوقعاً الفشل لمسعى أُجري مع إحدى الصحف العربية للقيام بعمل شبيه بما تقوم به «يو إس نيوز».

كانت حجتي الرئيسية أن جامعات أميركا تنتمي الى «سوق» جامعي واحدة، يسودها التنافس بقدر ما يسودها التواصل. فالطالب في أميركا يضع أمام ناظريه أية جامعة، وينقل ملفه من جامعة إلى أخرى، من أقصى الشمال إلى أقصى الجنوب، ومن الشرق إلى الغرب. كذلك

(*) أستاذ العلوم التربوية في كلية التربية، الجامعة اللبنانية –رئيس الهيئة اللبنانية للعلوم التربوية.

فإن تعيين الأساتذة الجامعيين والعمداء ورؤساء الأقسام (أو الدوائر) ورؤساء الجامعات، يجري بعد إعلانات عامة (خاصة في مجلة The Chronicle of Higher Education). فيتقدم للمنصب في جامعة مرشحون من جامعات أخرى. إن فكرة «السوق» الجامعية الواحدة هذه لا تنطبق على الجامعات العربية، لأن الحركة الجامعية محصورة داخل كل بلد عربي (حيث يوجد عدة جامعات) بل داخل كل جامعة على حدة. وانتقال الأساتذة محصور باتجاه واحد بالنسبة إلى دول «المصدرة» للهيئة التعليمية، كما الحال في مصر أولاً، ثم لبنان والأردن، وبأعداد ضئيلة على كل حال بالنسبة إلى هذين البلدين.

خلاصة الأمر أن ترتيب الجامعات العربية في سلم للنوعية غير ممكن والجمهور المعني به (أساتذة وطلاب) لا يطرح على نفسه خيارات الالتحاق بجامعة في هذا البلد أو ذاك. مقابل هذا الانغلاق القوي ما بين الدول العربية، ثمة انفتاح قوي نسبياً من كل جامعة على حدة نحو قطب رئيسي يقع خارج الدول العربية (جامعات الدول المتقدمة) من أجل متابعة الدراسة والتخصص أو من أجل الإقتداء.

إن فشل المسعى من فشل قاعدته ومن انعدام وظيفته، لكن أساسه وجيه، أو أنه حل غير مناسب لمشكلة جدية. ثمة عدم رضا عن التعليم العالي في الدول العربية واعتقاد بتردي النوعية فيه، وفي ذلك شبه إجماع بين الكثير من المسؤولين عن الجامعات وبين الفعاليات الاقتصادية والخبراء والمنظمات الدولية والمهاجرين إلى جامعات الدول المتقدمة والباحثين وأصحاب القضايا المعاصرة (المرأة، البيئة، الصحة، التقدم، التكنولوجيا، الإصلاح، الهندسة الاجتماعية، الديموقراطية، التدبير، الخ)، وغيرهم.

أما المسؤولون الرسميون عن التعليم العالي فلديهم وجهة نظر أخرى لا تستطيع أن ترفضها بذاتها.

الرضا وعدم الرضا

منذ خمسين سنة كان عدد الطلاب الجامعيين مائة ألف. اليوم، قارب العدد الخمسة ملايين (٨،٤مليون). وفي ذلك الحين كان عدد الطلاب لكل مائة ألف حوالي المائتين. اليوم صار حوالي الـ ١٥٠٠ ثم إن كل دولة على حدة تستطيع أن تبرهن أنّ التعليم العالي فيها قد تقدم، وأنّ بعضها انطلق من الصفر في الخمسينات ووصل

إلى عشرات الآلاف اليوم. والحجم يُقاس أيضاً بعدد مؤسسات التعليم العالي وبعدد الأساتذة، وبعدد الأبنية وعدد الكليات، والعقارات، والقاعات، والأجهزة وغيرها الكثير. وهذه أمور مثبتة لا تستطيع إلا أن تعترف بها. والفكرة فيها مزدوجة: إن كل الدول العربية توفر فرصاً متزايدة لتلبية القوى العاملة المتعلمة الوطنية في أجهزة الدولة والقطاع الخاص. وفي بعض الأحيان، أصبحت السعودة والتكويت والبحرنة والمصرنة والجزأرة... كاملة أو شبه كاملة تبعاً للفئة الوظيفية المقصودة في العرض. وتستطيع دولة مثل مصر أو لبنان أو الأردن أن تقارن بوضوح بين جامعات النخبة في النصف الأول من القرن العشرين، والجامعات الجماهيرية universités de masses في مطلع القرن الحادي والعشرين.

ما الحجة إذن في عدم الرضا؟

سألت شخصاً في دولة عربية: من هو طبيبك؟ قال: فلان. وفلان هذا ليس من متخرجي جامعة بلاده. قال: أنا لا أثق بالمتخرج من كلية الطب عندنا. ولنفترض أنه يثق به نسبياً، فهو أكثر ثقة بالمتخرج من جامعة أخرى، عادة ما تكون أجنبية الطابع، أو هي أجنبية كلياً (من إحدى الدول المتقدمة). إن انخفاض الثقة بالمتخرج من كلية طب وطنية هو مأساة، لأن هذه الكلية هي عادة الأكثر انضباطاً بين سائر الكليات في الجامعات الوطنية وهي الأكثر التصاقاً بالهيئات الطبية المحلية والعربية والعالمية، وقد أنشئت لها مجالس عربية منذ زمن بعيد. وفي بلد مثل الكويت، ثمة حرص في كليتي الطب والهندسة على إقامة صلات اعتماد accreditation مع هيئات أكاديمية عالمية، وثمة بلدان أخرى نحت هذا المنحى لضمان النوعية في مثل هذه الكلية.

قلة الموارد و كثرة السياسة

المشكلة هي مشكلة نوعية. والتراجع في النوعية له مصدران. المصدر الأول يتعلق بالقدرة على توفير كلفة الجودة. ذلك أنه مع التوسع في الحجم تزداد النفقات، ومع التطورات العلمية العالمية تزداد النفقات مرة ثانية، في ما الموارد الحكومية تتناقص. فيكون الثمن تراجع النوعية في التعليم الحكومي (والغالبية الساحقة من الجامعات العربية حكومية). أو يكون الثمن اتجاه النخب نحو الجامعات الخاصة التي ترفع الأقساط تباعاً. والمصدر الثاني يتعلق بالتسيير، ذلك أن الجامعات تخضع نسبياً لآليات السياسة، على حساب التقاليد الأكاديمية، بصورة لم تنضج فيها بعد

الاستقلالية الأكاديمية للجامعة، على ما تنص عليها جميع الأنظمة والقوانين الحاكمة للجامعات في الدولة العربية. فإذا ما توافر المال وقفت حواجز الاعتبارات السياسية في وجه استقلالية المعرفة. والسياسة تدخل من باب الترقية والزبائنية الاجتماعية (فتحد من بلورة وتطبيق الشروط المحايدة في التعيين والاصطفاء وتوزيع الأدوار) مثلما تدخل من باب القيم السياسية، فتحد بقوة أكبر من الحرية الأكاديمية. وهذا ما يجعل التسيير مزدوجاً تماماً: نصوص تنتمي إلى التقاليد الجامعية وممارسات تنتمي إلى التقاليد الاجتماعية. أما إذا اجتمع المصدران معاً، قلة الموارد والتسيير المزدوج، فقد يجد المرء نفسه أمام رواية من النوع الآتي:

كنت متجهاً من المطار إلى الفندق في إحدى العواصم العربية، والمسافة بعيدة بين الاثنين، وكان الحديث مع السائق أمراً لا مفر منه. وقد بادر السائق إلى القول إنه يعمل قبل الظهر في وظيفة عامة، ويعمل بعد الظهر سائق تاكسي. لماذا؟ «لأنني أريد تأمين كلفة تعليم ابنتيّ». ماذا تدرسان؟ «الطب، الأولى تخرجت والثانية في السنة الأخيرة». إذن الكلفة ليست عالية لأنها محصورة بابنة واحدة، ولأن الجامعة التي تدرس فيها حكومية أي مجانية؟ قال: «صحيح ولكنها عالية، لأن هناك كلفة المواد التعليمية». استغربت! فقال: «إن الجامعة لا توفر المواد التطبيقية والأدوات، وإن المادة التي يتم تشريحها يدفع ثمنها الطلبة للأستاذ الذي يتقاضى فوق ذلك أتعابا خاصة به على صورة دروس خصوصية». إذن هناك كلفة المواد وكلفة الأدوات وكلفة الأستاذ؟ قال: «نعم وهناك كلفة المريض أيضاً». استغربت مرة ثانية. فأوضح: «عندما يقوم الطلبة وأساتذتهم بزيارة المريض، يدفعون له لقاء تفضله بالإجابة عن الأسئلة». وأضاف: «ثم إن بعض المرضى ليسوا مرضى بل هم «يعملون في المرض» أي يصطنعون وضعية المرض ليتقاضوا أتعاباً لقاء أجوبتهم».

لم يبد على السائق أنه يصطنع رواية رغبة في الحصول على زيادة في الأجرة التي طلبها مني مسبقاً وقبلت بها. أكد ذلك أستاذ جامعي من البلد نفسه التقيت به في بلد آخر. قال إن أحد مسوغات عمله هنا هو أن يرسل لزوجته التي تدرس الكيمياء في بلده الأصلي مواداً كيميائية لكي تستطيع أن تتابع الدروس التطبيقية. وقال إن الجامعة توفر بعض المواد فيستأثر بالجزء الأكبر منها رئيس القسم ويحصل الأساتذة على الباقي، وفي الحالتين تتحول إلى ما يشبه الملكية الشخصية التي تستعمل كما أية ملكية شخصية لتكريم قريب، أو للبيع، وان هناك شبكة منافع وزبائن بين أهل الجامعة.

ليست مثل هذه الحالات النافرة هي القاعدة. القاعدة، مع سوء التدبير وقلة الموارد، هي في عدم توفير مستلزمات التعليم الجيد، وخصوصاً الجزء التطبيقي منه، والجزء المتعلق بالمكتبات ومصادر المعلومات.

وإذا كان الناتج في الاختصاصات المهنية والتطبيقية مأساة مرئية أحياناً، فإن الناتج في الاختصاصات الإنسانية ملهاة غير مرئية. ذلك إنه في هذه الميادين الإنسانية، ليس هناك ملامح مهنية يستطيع المرء أن يبني عليها أحكامه، لا هو ولا الخريجين ولا الرأي العام. محل ذلك يحلّ تبخيس هذه الميادين، من حيث الأجور أو من حيث الوجاهة، إلا إذا كانت الوجاهة متحصلة من مصدر آخر. بل ثمة نوع من المنظومة الراسخة التي ترحّل آلياً الأضعف أداءً نحو هذه الميادين. ومن يُعتبر غير فالح يذهب من تلقاء نفسه وبموافقة الآخرين الراسخة إلى اللغة العربية وآدابها أو إلى العلوم الاجتماعية مثلاً وغيرها. وإذا كانت الثقافة السائدة تلحظ تقصيراً في أداء خريجي الكليات التطبيقية، فإنها لا تُعير أداء خريجي الكليات الإنسانية اهتماماً ولا تراه. يكفي تفحص الأوراق المطبوعة التي يوزعها بعض الأساتذة على الطلاب لكي يحفظوها ويسمّعوها في الامتحانات، وهي محدودة العدد مليئة بالتشوش الفكري والشروحات السقيمة، لكي يكشف المرء أن الفرق بين ملامح خريجي الكليات التطبيقية وخريجي الكليات الإنسانية يشبه الفرق بين الحروق الخارجية والحروق الداخلية في جسم الإنسان. وما لا نراه قد يكون هو الأكثر خطراً. إن انشداهنا بالعلوم والتكنولوجيا أعمى بصيرتنا كثيراً حول أحوال الميادين الإنسانية، وتركنا الذين يشغلون مناصب المعلمين والصحفيين والإداريين والمحللين والفاعلين الاجتماعيين على أنواعها، يتأهلون بزاد فكري ضعيف سرعان ما يجعلهم لقمة سائغة بين فكي المحيط. وبدلاً من أن يُسهم التعليم العالي في التغيير الاجتماعي، يلعب دور المغذي للوضع القائم. وباءت بالفشل الكثير من محاولات المتنورين من وزراء التربية العرب في إحداث نقلة ما في هذا الصدد.

الكحل أفضل من العمى؟

ثمة من قال إن الكحل أفضل من العمى، ومن قال إن طبيباً حافياً يخلط بين الطب التقليدي والطب العلمي أفضل من عدم وجود طبيب كامل التجهيز، ومن قال إن معلماً يستطيع أن يعلم القراءة والكتابة فقط أفضل من عدم وجود معلم وبقاء الناس أميين. لا أعرف من قال هذه الأقوال وما يشبهها، لكن من المؤكد أن أحداً لم يقصد

أن يبقي الأمر على هذا النحو إلى ما لا نهاية. ولم يعتمد مثل هذه الأهداف أي من المسؤولين في الدول العربية على كل حال. بل على العكس من ذلك، فإن الأهداف المعلنة مدججة بالأهداف السامية: العلم والتقدم والتنمية والموارد البشرية العالية الكفاءة.. الخ.. تيمناً بالدول المتقدمة، قطب الاقتداء.

الدول العربية مجتمعة، أو كل على حدة، في أزمة عميقة في موضوع جودة التعليم العالي: كلما قارنت ما وصلت إليه بما وصلت إليه الدول المتقدمة اكتشفت أن المسافة كبرت واضطر المسؤولون إلى زيادة الوعود وإطلاق الكلام في الهواء، وإكثار مناسبات إطلاق الكلام (المؤتمرات، استقدام الخبراء، تعيين اللجان). وتتفاقم الأزمة، من أزمة وقائع متخلفة تجاه تحديات التقدم، إلى أزمة مقاربة لمواجهة الأزمة الأولى عن طريق المقارنة المستحيلة، على سلم التقدم.

بينما يقوم برهان مسؤولي التعليم العالي والجامعات حول تطور التعليم العالي في البلاد على إجراء مقارنة زمنية diachronic حيث يتبين وجود تطور (في الفرص الكمية)، فإن الخبراء الأجانب والاختصاصيين المحليين والمعارضين لمجريات الأمور يجرون مقارنة أفقية مع الدول المتقدمة حيث يتبين حتماً وجود تأخر، يتمثل في النواحي الكمية، وبصورة أخص في النواحي النوعية (البنى الأكاديمية والإدارية والبحثية والتعليمية). وتنتهي التقارير والدراسات إلى اقتراحات وتوصيات سرعان ما تصطدم بالمعطيات الحالية والسياسية والتربوية. وتكون النتيجة في أكثر الأحوال أن يجري التحسين في جزر ضيقة (اختصاص، قسم، كلية).

نحن بحاجة إلى بعض الخيال لكي نتجاوز هذه الحلقة المفرغة من الركض الوهمي في أحجية التقدم ومواجهة الإشكالية الأصلية: الاستجابة للطلب الاجتماعي الجماهيري على التعليم العالي (والذي يتم الآن على قاعدة فقر النوعية) والبقاء على مستوى عال من التواصل مع المعارف العالمية.

نظامان بدلاً من نظام واحد

لنتخيّل هذه الصيغة: يتكون نظام التعليم العالي من نظامين فرعيين رئيسين: نظام الدراسات العليا ونظام الدراسات الجامعية. يوضع الأول على شبكة التعليم العالي العالمي، ويبقى النظام الثاني موضوعاً على شبكة النظام التعليمي المحلي.

يضم نظام الدراسات العليا الدراسات المعادلة للماجستير والدكتوراه، وهو لا يتكون من كليات بل من أقساة أكاديمية. ولا ينشأ أي قسم أو اختصاص إلا بعد تأمين اتفاقات تعاون مع جامعات ذات نوعية معترف بها عالمياً (توأمة مع برامج أو مع جامعات). وتنص هذه الاتفاقات على إعطاء شهادة مشتركة وعلى إقامة جزئية في الجامعة التوأم وعلى إقامة جزئية لأساتذة من الجامعة التوأم في جامعة الدراسات العليا محلياً. كما تنص على مشاركة الأساتذة المحليين في البرامج البحثية التي تنخرط فيها الجامعة التوأم، وعلى مشاركة الجامعة المحلية في الاستفادة من شبكة المنح البحثية المتاحة للجامعة التوأم من أجل وضع برامج بحوث يختارها أهل الجامعة المحلية ويشارك فيها أساتذة وباحثون من الجامعة التوأم، الخ. والقاعدة في كل ذلك أن تكون الموارد المالية والبشرية والمنهجية للبحوث والدراسات المتوافرة عالمياً متاحة للأساتذة والباحثين في الجامعة المحلية، وأن تكون القضايا المحلية (في السياسة والتربية والصحة والقانون والاجتماع، الخ) موضوع بحث مستمر من خلال إشكاليات ومناهج بحثية مشتركة بين علماء محليين وعلماء أجانب.

إن جامعة الدراسات العليا تختلف عن «كلية الدراسات العليا» المعتمدة في جامعات أميركا واقتبستها عنها بعض الدول العربية، والتي أثبتت في هذه الدول عدم فعاليتها، لأن جامعة الدراسات العليا هي جامعة قائمة بذاتها، وتتمتع بجميع أوصاف الجامعة (رئاسة، أساتذة، طلاب). وهي تختلف عن «الجامعات الموجهة نحو البحوث» research oriented universities المعروفة في الدول الأنكلوفونية أو الجامعات الكبرى والعريقة المعروفة في أوروبا، لأن هذه الأخيرة تقع بمحاذاة الجامعات الأخرى وليس فوقها. على أن جامعة الدراسات العليا تأخذ من هذين النموذجين الوظيفة نفسها: البحوث والدراسات، إذ من المستحيل التفكير بتجويد التعليم العالي محلياً دون وجود بنى بحثية متنورة محلياً. وهذا هو دور جامعة الدراسات العليا.

لإقامة هذا النظام الجديد تُلغى أولاً جميع برامج الدراسات العليا في الجامعات الموجودة حالياً. وفي بلد لديه جامعات عدة يلتحق المصطفون من خريجي هذه الجامعات بجامعة واحدة للدراسات العليا تُقيمها الدولة وتشاركها في ذلك الفعاليات الاقتصادية والجامعات الخاصة إذا وجدت (كما هي الحال في لبنان). أما الدول الصغرى التي لدى كل منها حالياً جامعة واحدة، فتشترك معاً في إقامة جامعة مشتركة لدراسات العليا. وتصبح جامعة الخليج العربي مثلاً (القائمة في البحرين كمشروع مشترك) جامعة للدراسات العليا.

إن هذا النظام الجديد يحل مشكلة النوعية ويسمح بتجاوز إشكالية الموارد المالية والبشرية لأنها أقل كلفة، والجامعات المعروفة عالمياً لديها استعدادات قوية لكي تكون لها مواقع بحثية ودراسية خارج الحدود.

نظام مكعب للدراسات الجامعية:

يشمل النظام الجامعي الكليات القائمة اليوم حيث تُستبقى شهادة الإجازة والدبلوم التطبيقي، مع إعادة صياغة ثلاثية الأبعاد: في مكونات الإعداد الجامعي، في مكونات الاختصاص، وفي تداخل الميادين.

الدراسات الجامعية تقوم اليوم على الإعداد في اختصاص معين. في النظام الجديد يتقلص حجم الاختصاص في الإعداد من ٩٠٪ أو ١٠٠٪ إلى ٧٠–٨٠٪. ويخصص الباقي لمكونين اثنين: مكوّن اللغة والتكنولوجيا ومكوّن خدمة المجتمع. وإذا كان مكوّن «الاختصاص» مرجعه القسم المختص في الكلية فإن المكونين الثاني والثالث مرجعهما في الجامعة. تقوم وحدة اللغة والتكنولوجيا في الجامعة مثلاً بوضع برامج اللغة العربية واللغة الأجنبية ومناهجها وتكلف من يعلّمها وتجري الامتحانات وتُعطي الإفادات التي تعادل عدداً محدوداً من الأرصدة (أو بدون رصيد) على أن يتم ذلك قبل الانتقال إلى السنة الثانية. وليس المقصود بالتكنولوجيا تعليم الطلبة كيفية استخدام الحاسوب، بل تطبيق برمجيات عامة (كإنشاء موقع إلكتروني) أو مرتبطة بالاختصاص. ويتم ذلك بالتعاون مع شركات أو هيئات علمية متخصّصة من الجامعة وخارجها، وسوف تجد كل من هذه الجهات مصلحةً في هذا التعاون ولو كانت الخدمة التي تقدمها مجانية.

أما وحدة خدمة المجتمع فتقوم بتحديد آليات وأساليب هذه الخدمة (محو الأمية، معالجات صحية، توعية بيئية الخ) ضمن فرق، على أن يضع كل طالب وكل فريق تقريراً وصفياً لما قام به وتحليلياً للواقعة التي عمل فيها. المقصود بمثل هذا البرنامج فك العزلة الأكاديمية للتعليم الجامعي، وتحسيس الطلاب بطبيعة المشكلات القائمة في المجتمع تمهيداً للتفكير بها جدياً لاحقاً، عند الالتحاق ببرامج الدراسات العليا. وسوف يكون مفيداً جداً لنجاح مثل هذه الآلية أن تقوم الوحدة المعنيّة بنشر تقارير سنوية تصف وتحلّل ما تم تنفيذه وتفتح الباب أمام آفاق العمل في السنوات اللاحقة.

هذان المكوّنان غير جديدين على أحد، ولكنهما غير معروفين تطبيقياً في الدول العربية، وأهميتهما تكمن في ربط الاختصاص بالقدرات العامة (اللغوية، التكنولوجية، الاجتماعية).

الثوابت والمتحولات

إن البعد الثاني في المكعب يتعلق بمكونات الاختصاص التي تحتاج إلى تجزئة، ربما في قسمين: قسم النواة أو المقررات الأساسية التي تجري إعادة النظر فيه كل ست سنوات، وقسم المتحولات وهو الذي يُجري إعادة النظر فيه مرة كل سنتين. وقسم المتحولات هذا يتكون إما من مقررات تعتبر في تعريفها قابلة للتحول السريع أو من مقررات مندمجة تُعرض فيها آخر النظريات والمقاربات والنتائج الجديدة في الميدان، وتُبنى على ما تنشره الدوريات المتخصّصة ويكون للطلاب دور أساسي في متابعتها ووضع التقارير عنها بتوجيه من الأستاذ المعني.

التداخل الثقافي في الجامعة

البعد الثالث في مكعب الدراسات الجامعية يتعلق بتداخل الميادين. وتطرح هذه القضية مشكلة الفوارق الكلاسيكية بين الميادين العلمية والتطبيقية من جهة والميادين الإنسانية من جهة ثانية. وهي مشكلة عالمية أساساً، تتمثل بأنهما يسيران بسرعتين مختلفتين، نظراً إلى التفاوت في الموارد و في نوعية الطلب على خريجي كل منهما. لكن في بلادنا العربية، كما في الكثير من البلدان غير المتقدمة، لا يقع الموضوع ضمن منطق السرعات فقط، إنما ضمن منطق الثقافات، كما أشرنا إلى ذلك سابقاً، ما يؤدي إلى استقطاب حادٍ وإلى لا تجانس على المستوى الاجتماعي: العلوم والميادين التطبيقية مرجعها الأساسي في بلاد أخرى (العالم المتقدم) والميادين الإنسانية تنحو إلى أن تجد مراجع لها في الثقافة المحلية. وهذا هو أساس الإشكالية القديمة الحديثة في الأدبيات العربية التي تدعو إلى التدقيق بين الماضي والحاضر، بين الشرق والغرب، بين المجتمع المحلي والعولمة، الخ. ويبرز هذا الاستقطاب لدى طلاب الفروع العلمية في ازدواجية مدهشة في التفكير: معالجة الشؤون العلمية والتكنولوجية على قاعدة التفكير العلمي، ومعالجة الشؤون الإنسانية (الاجتماعية والسياسية) على قاعدة التفكير التقليدي (الديني، القبلي، العصبي). وهذا ما يفسر انتشار التيارات الأصولية بقوة بين طلاب الاختصاصات العلمية والتكنولوجية

وخريجيها. والفرق بين أبناء الدول العربية وأبناء الدول المتقدمة في هذا الصدد يكمن، كما ذكرنا، في قوة الاستقطاب الثقافي الأصلي في الدول العربية، مقابل «السرعات» في الدول المتجانسة ثقافياً.

يمكن أن نتخيل مع إعادة اختراع الجامعة في بلادنا وجود أشكال عدة لفتح النوافذ بين ميادين العلوم والإنسانيات. الشكل الأول هو في إقامة اختصاصات جديدة من الميدانين معاً (رياضيات – علم اجتماع، أو فلسفة – فيزياء، أو علم نفس وتكنولوجيا، أو أي صيغة ثنائية أخرى). الشكل الثاني، وهو القابل للتعميم على جميع الطلاب، ويقوم على جعل منهج كل برنامج في ميدان معين يتضمن في جزء منه مقررات مأخوذة من برنامج آخر (في ميدان آخر). الشكل الثالث يكمن في وجود قسم إلزامي في جميع البرامج يتكون من الرياضيات والفيزياء والفلسفة والثقافة العامة وعلم الاجتماع، وذلك بصيغة ثقافة جامعية أساسية علمية – إنسانية. الشكل الرابع يتعلق بالأساتذة، وهنا يمكن التخيل أن من واجب الأساتذة عندما يقومون بالأبحاث أن يحرصوا على أن تكون نسبة منها متعلقة بالميدان الآخر. أهل العلوم يستطيعون أن يدرسوا أحوال العلوم في المجتمع (التعليم، الصناعة، الإدارة الخ) وأهل الإنسانيات يستطيعون أن يدرسوا الشروط النفسية والاجتماعية والفلسفية والأخلاقية للأنشطة العلمية. ويمكن تخيل أشكال أخرى من النوافذ، من ضمن الفكرة الأصلية القائمة وراءها: إقامة الصلة أو التداخل بين الاختصاصات، فالعلم ليس حجراً ولا سلوك البشر مُنزلاً.

إن إحداث التغييرين المذكورين، على مستوى الدراسات العليا وعلى مستوى الدراسات الجامعية، لا يقع في باب تعديل ما هو قائم، بل هو إقامة ترتيب جديد للجامعة. ثم أن إقامة هذين النظامين لا يجب أن يؤدي إلى فصل كامل بينهما، وإلا طارت فوائد الفكرة لجهة تجويد التعليم العالي وجعله ملائماً.

إن فصل نظام الدراسات العليا عن نظام الدراسات الجامعية ضروري لكي يقوم كل نظام بوظيفته استناداً إلى الآليات المناسبة له، لكنه فصل يشبه فصل النظام الكهربائي في السيارة عن النظام الميكانيكي فيها، أو فصل النظام الهضمي في جسم الإنسان عن النظام الدموي، أو عن النظام العصبي. في كلتي الحالتين، ثمة نوافذ للاتصال بين الأنظمة الفرعية تؤدي إلى استفادة كل منها من الآخر. وفي هذا الصدد يمكن تخيل ما يأتي: ١) إن جمهور نظام الدراسات العليا (الطلاب) هم

مصطفون بدقة من خريجي نظام الدراسات الجامعية، ٢) إن الأساتذة في النظام الجامعي هم من خريجي نظام الدراسات العليا، على أن يعودوا إلى هذا الأخير لمدة سنة مرة كل سبع سنوات بصورة إلزامية (السنة السابعة) بطريقة إصطفائية أيضاً، ٣) إن أساتذة النظام الأول ملزمون بتعليم مقرر واحد في النظام الجامعي لاسيما في السنة الأولى أو الثانية منه، ٤) إن تطوير مناهج النظام الجامعي لا يتم إلا بعد موافقة القسم المختص في النظام الأول.

المجتمع العلمي بدلاً من المعيارية

تبقى المشكلة الثانية التي أسميناها مشكلة التسيير المزدوج، وهي مشكلة جوهرية، في التعليم العالي، وتحتاج بدورها إلى خيال.

من السهل ملاحظة الفرق في التعامل وفي النتائج بين ما حدث مع طه حسين في النصف الأول من القرن العشرين وما حدث مع نصر حامد أبو زيد في النصف الثاني منه. ذاك صار وزيراً للمعارف وهذا أجبر على تطليق زوجته وعلى الإختفاء من الحياة الجامعية في مصر. ثمة تراجع ملموس ضحيته التقاليد الأكاديمية لصالح الاعتبارات غير الأكاديمية، يقع في باب الأخلاق المهنية الجامعية. وفي مصر أيضاً منعت الجامعة الأميركية في القاهرة من تداول عدد من الكتب بحجة تعارضها مع ما هو مقبول. وفي بلد عربي آخر لا تُقبل التظاهرات إلا ضد «العدو» (الخارجي) وتأييداً للحكام. وفي هذه الحالة يجب أن يتصدّر رئيس الجامعة والعمداء التظاهرة، ويجب أن تُلقى الخطب خارج الصفوف وفي داخلها، ويجب أن تكون المقررات مفعمة بالخطاب الرسمي... في منظومة متكاملة من النفاق الأكاديمي. هذه المنظومة تفضي إلى إرساء قالب كلامي أكاديمي جاهز. ولما كان الكلام هو مادة التفكير، أمكن الاستنتاج أن لوي الأخلاق المهنية يؤدي إلى فساد التفكير الأكاديمي. وكيف تكون الجامعة في هذه الحالة «جامعة»، أي تعلم «الكليات» وتجمع المختلفين؟ وفي بلدان عربية كثيرة أخرى، تتم الترقية وشغل المناصب الأكاديمية في الجامعة على أساس الولاء والقدرة على خدمة العصبية. ولا شك أن ذلك لا يمكن أن يتم إلا بالتستر على مخالفة القوانين والأعراف لصالح البعض دون الآخرين. فكيف يستقيم العمل الجامعي عندئذ؟

تتجمع هذه الحالات ضمن مقاربة واحدة: تؤدي الأخلاق السياسية في كل بلد

إلى تحويل مؤسسة التعليم العالي إلى مؤسسة للتنشئة (بما في ذلك دراسات الدبلوم والدكتوراه)، حيث يجب أن يقال ما يجب أن يقال. وهذا الذي يجب أن يقال هو من صنع القوى السياسية النافذة (الحاكمة أو غير الحاكمة). وفي هذه الحالة يتم تعليم «التفكير النقدي» عن طريق شرح وتلقين ماهية التفكير النقدي، ثم فحص مدى حفظ الملقى على الطلاب في الامتحانات. ورغم ذلك، تدّعي خطب المسؤولين أن المطلوب من التعليم العالي أن يساهم في التطوير والتنمية.

الأخلاق مسألة لا تتجزأ، تبدأ بالأخلاق السياسية، وتنتقل إلى الأخلاق المهنية عامة فإلى الممارسات التعليمية، فإلى توليد حالة من الإفساد الشامل في التعليم والتنمية. وبسبب هذه الشمولية يتوقف الخيال عن العمل، وعن تقديم فكرة يمكن تنفيذها، بخلاف ما هي عليه الحال في مسائل النوعية. ويضطر المرء أن يغالي ويذهب إلى ما وراء كل النظام السياسي الاجتماعي القائم.

لكن لنفترض أن الصدفة أتت بوزير متنور للتعليم العالي، ونتخيل، نتخيل فقط، أن ظروفاً ما فرضت تمتّعه بقوة سياسية تسمح له بمواجهة الضغوط الشديدة هذه، قوة كافية لإحداث تغيير معين. ماذا نتخيل أن يقوم به لفتح نوافذ على ممارسات جديدة في التعليم العالي في موضوع الأخلاق الجامعية؟

يولّد (وليس يصدر) نصوصاً تأسيسية حول الحريات الأكاديمية، قابلة للزيادة والتطوير تباعاً؛

يولّد (وليس يصدر) نصوصاً تأسيسية حول التقاليد الجامعية، والأخلاق المهنية، وشروط وآليات شغل المناصب والإعفاء منها على أساس هذه التقاليد؛

يولّد (وليس يعيّن) هيئات للرقابة والمساءلة؛

يولّد (وليس ينشئ) قواعد للمعلومات ونشرها تطال جميع أنواع النشاط الجامعي، بما في ذلك طبعاً الإنفاق.

إن فكرته من وراء مثل هذه «المواليد» المقبلة أن يصير العمل الجامعي منكشفاً أمام الجميع، بما يقلص فرص ازدواجية الخطاب – الممارسة المولّدة لفساد الأخلاق والممارسات، من جهة، وأن يصير الأداء الجامعي مقروناً لدى الجميع بالمحكات الأكاديمية والتقاليد الجامعية.

وبما أن الموضوع يتعلق بالأخلاق فلا بد من قَسَم. الوزير عندما يتولى

الوزارة يتلو قسماً حول الحريات الأكاديمية والتقاليد الجامعية، وكذلك الأستاذ الذي يُعيّن، ورئيس القسم والعميد ورئيس الجامعة. وتقوم هيئات الرقابة بمحاسبة الجميع حول مدى التزامهم أو مخالفتهم لقسم الأخلاق الجامعية.

خيال

إنه مجرد خيال. وفكرة إعادة اختراع الجامعة هي مجرد خيال. لكن أن يكون الخيال مولداً لأعمال أو لأفكار جديدة وعملية، فهذا ليس مجرد خيال.

الجامعات لم تعد أبراجاً عاجية

فايزة الخرافي(*)

س: كيف ينبغي التفكير في دور الجامعات في الدولة العربية مستقبلاً؟(**)

جـ: نظراً إلى تضاعف وتعاظم حجم المعرفة بدرجة متسارعة في عصرنا الحاضر، نتيجة للثورات العلمية والتكنولوجية الحديثة في مختلف المجالات من هندسة الجينات، وبدائل الطاقة، وعلوم الفضاء، وثورة المعلومات والإلكترونيات وغير ذلك؛

وحيث أن المعرفة أصبحت من حيث مضمونها العلمي والفكري والثقافي المحور الأساسي للتقدم المجتمعي في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، فأصبح على الجامعات أن تلعب دوراً رائداً وإيجابياً في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مجتمعها، باعتبارها مؤسسات إنتاجية بالدرجة الأولى، ومواقع إنتاج واستثمار فكري وبشري لها دور في إحداث التنمية وضمان استمراريتها؛

وفي ضوء ما تمر به المنطقة العربية من تحديات إقليمية وعالمية، ومتغيرات سياسية واقتصادية وبيئية، وما يفرضه ذلك على التعليم الجامعي بالنسبة إلى إعداد المواطن القادر على

(*) مديرة جامعة الكويت

(**) في هذا المحور المتعلق بوجهات نظر مسؤولين وخبراء ومفكرين في التعليم العالي، توجهنا إلى الدكتورة فايزة الخرافي طالبين وجهة نظرها، وكنا قد وضعنا عدداً من الأسئلة بغاية استثارة التفكير، فارتأت الدكتورة خرافي مشكورة تقديم وجهة نظرها في صيغة إجابة عن الأسئلة المطروحة.

التعامل مع متطلبات العصر ومعرفة مفاتيحه، ومواجهة تحديات الحاضر وإرهاصات المستقبل ومتغيراته؛

تضاعف دور الجامعات العربية، وازدادت مسؤولياتها في الإعداد لمتطلبات التنمية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، لمواكبة التطورات المتسارعة في عصر العولمة، ومواجهة تحديات خوض غمار القرن الحادي والعشرين.

س: ما هي التصورات حول المناهج والتخصصات الجديدة والملائمة لمستقبل التعليم العالي، وهل ثمة صيغ جديدة يمكن تبنيها؟ (الجامعة المفتوحة، التعليم عن بعد...الخ)

جـ: يجب الاهتمام بمتابعة تطوير مناهج الدراسة بما يتواكب مع التطورات العلمية المتسارعة، والتوسع في التخصصات التي تحتاجها خطط التنمية.

ومع التزايد الواضح والمتسارع في النمو السكاني، وبالتالي في عدد خريجي المرحلة الثانوية الراغبين في الالتحاق بالتعليم الجامعي، وعدم استطاعة الجامعات القائمة على استيعاب تلك الأعداد، وتعذر إنشاء جامعات جديدة، وتوفير متطلباتها من تكاليف مالية ضخمة، وقوى بشرية مؤهلة، مما يجعل المواءمة بين الكيف والكم عملية صعبة من حيث المحتوى والمستوى، وينعكس على أسلوب الأداء وعلى القدرة على تلبية احتياجات سوق العمل من التخصصات المطلوبة نوعياً وكمياً.

كان التوجه إلى استراتيجيات جديدة بالأخذ بأسلوب الجامعات المفتوحة، وكذلك بنظام التعلم عن بعد، مما يتيح فرصة التعليم الجامعي لمن يرغب، وهو ما أخذت به عدة دول منها أمريكا وبريطانيا واليابان والصين وتركيا وغيرها، وذلك من خلال عرض مناهج وبرامج الدراسة بواسطة الوسائل التكنولوجية الحديثة الإلكترونية (كمبيوتر/انترنت)، والإعلامية المسموعة والمقروءة والمرئية، لكل مستوى دراسي.

فإنه نتيجة لانفجار المعرفة وتطور تكنولوجيا الاتصالات، فإن قاعات المحاضرات تصبح غير مهمة وظيفياً في الجامعات، إذ نسمع الآن عن الحرم الجامعي الافتراضي، وهو تجمع جامعات غير موجودة فعلياً، ولكنها قضت على قيود الزمان والمكان وللتعليم، مع الوصول إلى المكتبات الإلكترونية، بما ييسر وصول التعليم إلى أكبر عدد من الطلبة والدارسين، وبما يتيح لهم الحوار مع أستاذهم عن بعد.

س: كيف ينبغي التعليم العلوم واستيعاب التطورات العلمية الحديثة، وتحديد العلماء والتخفيف من هجرة الأدمغة؟

ج: بالعمل على توطين العلوم والتكنولوجيا والبحث العلمي، وتوفير متطلبات البحث العلمي ودعمه، وتهيئة الجو المناسب لذلك، وتوفير البيئة العلمية الجيدة، وتلافي البيروقراطية، بما يقلل من تسرب الأدمغة العربية وييسر على المبعوثين الذين استكملوا دراساتهم وبحوثهم في الخارج مواصلة أبحاثهم العلمية في بيئتهم، لا سيما في ما يتصل بالمجتمع والبيئة، مع تيسير استمرار تواصلهم العلمي مع الجامعات ومراكز البحوث في مختلف الدول، وحضورهم المؤتمرات والندوات العلمية التي تعقد في تلك الدول، وتوفير الدعم الأدبي والمادي للباحثين بما يتيح فرصة استيعاب واستنبات التكنولوجيا دون الاقتصار على مجرد نقلها.

س: ما هي سبل توظيف البحوث في خدمة تطوير المجتمعات العربية؟

ج: بالعمل على دراسة المشكلات التقنية والاقتصادية والاجتماعية في قطاعات المجتمع واقتراح الحلول المناسبة لها، مع العمل على تنمية وتوطين المعارف والتقنيات التطبيقية بما يسهم في ترشيد الأداء في مختلف القطاعات، وفي زيادة رفاهية المجتمع.

ويتم ذلك بفتح قنوات الاتصال بين الجامعة وكلياتها، والهيئات والمؤسسات العامة والخاصة، والشركات والجهات المعنية في المجتمع، لتقديم الخدمات الاستشارية والبحثية والدورات التدريبية في مختلف المجالات. ويمكن أن يتم ذلك من خلال المكاتب الاستشارية، ولجان البحوث والتدريب والتطوير المهني والعلمي، وفقاً لقواعد منظمة، وذلك معمول به في جامعة الكويت حيث يوجد في كل كلية مكتب استشاري لهذا الغرض.

وتقدم الجامعة الدعم الكافي لبحوث أعضاء هيئة التدريس، بصفة عامة، في ما يهم المجتمع بصفة خاصة، وتوفير متطلباتها المالية والتجهيزية والبشرية، وتتيح للباحث فرصة تعيين مساعدين له في أبحاثه، مع فرصة حضور المؤتمرات العلمية المتصلة بما يقوم به من بحوث.

س: هل على الجامعات أن تكون في خدمة الوطن أم في خدمة العلم؟

ج: لم تعد الجامعات اليوم أبراجاً عاجية تعيش بمعزل عن مجتمعها، ولم يعد دورها مقتصراً على العلم للعلم، بل أصبحت من أدوات المجتمع الأساسية التي تعنى

بتطوير العلم والمعرفة من أجل النهوض بمجتمعاتها وأوطانها وحل مشاكلها. فإن الإنجازات التكنولوجية المتسارعة في طفرتها الخيرة، تم معظمها في قاعات ومختبرات الجامعات ومراكز البحوث، مما يقتضي الحرص على دعم الجامعات للنهوض بمهامها ومسؤولياتها لاسيما في عصر العولمة والتطورات التكنولوجية المتسارعة، ومتطلبات اللحاق بها، والاستفادة من إيجابياتها، وتلافي ما لها من سلبيات وانعكاسات على الجوانب الاجتماعية والثقافية.

س: ما هو موقع اللغة العربية وكيف ينبغي التفكير فيها من أجل تطوير التعليم العالي؟

ج: هناك جانبان بالنسبة إلى اللغة العربية وطلبة الجامعة:

الأول: ما لوحظ من ضعف مستوى الطلبة من خريجي المرحلة الثانوية في اللغة العربية، وبالتالي تعثرهم في دراستهم الجامعية، مما دعا جامعة الكويت إلى الإعداد لعقد اختبار قدرات اللغة العربية للطلبة المتقدمين للالتحاق بالجامعة. ومن لا يجتاز الاختبار يلتحق بدراسة تمهيدية في اللغة العربية.

الثاني: دور لغة التدريس في استيعاب العلوم ومواد الدراسة ومتابعة تطوير البحث العلمي وتوطينه، بما يوسع الدائرة، مما يقتضي تعريب العلوم وتدريسها، لإعادة توطين البحث العلمي في عالمنا العربي الذي كانت له الريادة في مختلف مجالات العلوم في بداية عصر النهضة العلمية للعلماء العرب في الرياضيات والكيمياء والفيزياء والطب والفلسفة والجغرافيا والاجتماع، منهم الخوارزي وابن الهيثم وابن حزم والبيروني وابن سينا والرازي وابن النفيس والزهراني وابن البيطار والكندي والإدريسي والمسعودي وحامد الغزالي وغيرهم كثيرون.

وكانت هذه العلوم تدرّس باللغة العربية في الجامعات الأوروبية، ويشهد التاريخ بأن أمتنا العربية تملك تراثاً حضارياً ازدهر عبر آلاف السنين، وتوقفت المسيرة تبعاً للهجمة الاستعمارية الشرسة على المنطقة العربية، وامتصاص خيراتها، ووقف تطورها، وتراجع الأمة العربية عن تراثها وتاريخها، مما يتطلب عودة الروح إليها واللحاق بالعصر والمشاركة الإيجابية في التطورات المتسارعة وتطبيقها من خلال تطوير التعليم العالي، ومتابعة البحث العلمي، واستيعاب التكنولوجيا، واستنباتها وتوطينها في البيئة العربية، وتعريب العلوم وتدريسها، مع ضرورة الحرص في عملية التعريب على معرفة متخصصين فيه وتوفير متطلباته بما يحقق الكفاءة والتعبير السليم، مع متابعة التطورات العلمية والمتسارعة، وتوفير قاعدة بيانات معربة (Data Base) في كل تخصص.

وهو ما دعا اتحاد الجامعات العربية في الستينات إلى اتخاذ توصية بالعمل على تعريب تدريس مختلف العلوم وترجمة الكتب الدراسية، وللأسف مازالت خطوات التنفيذ متعثرة.

ومن الأمثلة الواضحة في هذا المجال، اليابان عندما قامت بحركة ضخمة لترجمة مختلف المعارف والعلوم إلى اللغة اليابانية، وانصهرت معها، وتمكنت من توطين واستنبات وتنمية وتطوير العلوم والتكنولوجيا، وتفوقت فيها بدرجة ملحوظة، وتنافست وتفوقت وغزت أسواق العالم بما فيها الدول الأوروبية والأمريكية.

س: هل للنساء دور خاص في مستقبل التعليم العالي وكيف يمكن التفكير به؟

جـ: من الطبيعي أن يتزايد دور المرأة في مجلات التعليم العالي كطالبات، إذ تتزايد أعدادهن بنسب كبيرة عن أعداد الطلبة في معظم الجامعات العربية مع ظاهرة تفوقهن الملحوظ في دراستهن، سواء في الدرجة الجامعية الأولى أو في درجتي الماجستير والدكتوراه، وبالتالي تزايد عددهن في الهيئة التدريسية والبحثية بما في ذلك مرتبة الأستاذية ويشغل بعضهن وظائف قيادية في الجامعات.

الجامعات في العالم العربي أدوات إنقاذ

ليلى شرف(*)

لعبت الجامعات في بدايات عصر النهضة ومع مطلع القرن العشرين دوراً أساسياً في توفير قوى بشرية عربية مميزة ساهمت في تنشيط الحياة الفكرية والأدبية وتحريك الأجواء السياسية الوطنية والقومية، وطرح شعارات الاستقلال وعناوين التنمية المطلوبة لمجتمعاتنا، كما استطاعت أن تتسلم مسؤوليات قيادية في أجهزة الدولة وفي المؤسسات المدنية عندما حل عهد الاستقلال في عدد من الدول العربية.

وبقيت الجامعات، على محدودية عددها وانتشارها الجغرافي آنذاك، تلعب هذا الدور التنموي الكبير حتى منتصف القرن الماضي عندما بدأت الأحداث السياسية المتتابعة في منطقتنا تحمل تغيرات جذرية في البنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية لمجتمعاتنا بل ومضامين عقائدية انعكست في فلسفة التنمية وفي توجهاتها وغاياتها.

وكان لا بد أن تتأثر سياسة التعليم العالي بهذه المنطلقات الجديدة التي وعدت باستراتيجيات تنموية طموحة تحتاج إلى أعداد كبيرة من القوى البشرية المتخصصة والمدربة، كما دعت إلى ما أسمته بديمقراطية التعليم وفتح أبواب الجامعات للمتميزين وغيرهم بغض النظر

(*) عضو مجلس الأعيان الأردني (١٩٨٩-٢٠٠١) وزيرة سابقة في الحكومة الأردنية، عضو مجلس أمناء الجامعة الأميركية في بيروت- لبنان (١٩٧٩-٢٠٠٠).

عما إذا كانت إمكاناتهم تؤهلهم للتخصصات العليا. وانتقلت العدوى إلى دول عربية أخرى، فاتسع مجال التعليم العالي وانتشرت مؤسساته ولكن على غير هدي ودون تخطيط وفهم واضح لرسالة الجامعات ودورها، ومعظمها مؤسسات رسمية حكومية، وازداد الضغط الشعبي على الالتحاق بالتعليم العالي سعياً وراء ارتقاء السلم الاجتماعي أو أملاً في الوصول إلى مراتب وظيفية مرتفعة، فاكتظت الجامعات العربية بأعداد لم تكن البنية التحتية من منشآت ومكتبات ومجالات البحث العلمي والهيئة التدريسية المتخصصة والمتقدمة معدة لها وقادرة على استيعابها. فدخل التعليم العربي الجامعي في أزمة وفقد دوره أو كاد، وضعفت مخرجاته وهزل البحث العلمي الذي هو أحد ركائزه وأصبح أشبه بامتداد للتعليم الثانوي في معظم الجامعات. ولولا وجود بعض الجامعات الأهلية الأجنبية في بعض بلداننا، وعدد قليل من الجامعات العربية التي لا تزال تتمسك بمتطلبات التعليم العالي وقواعده، لتحولت الأزمة إلى كارثة.

واليوم العالم يمر بمرحلة تغير متسارع تشكل المعرفة فيه الوقود المحرك، يجد العالم العربي نفسه وكأن المتغيرات هذه قد فاجأته وهو على غير استعداد سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وعلمياً وأصبحنا بحاجة إلى عملية إنقاذ سريع لعل الجامعات واحدة من أدواتها الحاسمة.

إن أي عملية استشراف لموقع الجامعات ودورها في مجتمعنا يجب ألا تعيدنا إلى اكتشاف العَجَل من جديد. فهناك دور أساسي واضح وقواعد راسخة في التقاليد العالمية، وإذا كنا قد شذذنا عنها بفعل الضغوط السياسية سواء الشعبية منها أو الرسمية فإن أول خطوة في عملية الإنقاذ هي العودة بها إلى المسار الصحيح وإلى قواعدها الأساسية وهي توفير الاختصاص في مجالات العلوم والمعارف المختلفة من جهة، ومن جهة أخرى البحث العلمي المجرد، والبحث العلمي المتصل اتصالاً مباشراً بعمليات التنمية ومتطلباتها، وإجراء الدراسات المرتبطة بالسياسات العامة التي يستطيع صانع القرار في مجتمعها الاستعانة به أو الارتكاز إليه. وهذا يتطلب أولاً رفع التدخل الرسمي عن كاهلها في مجالات الإدارة والأكاديميا وفي حراكها الداخلي بما في ذلك حرياتها الأكاديمية والطلابية وحمايتها من الاكتظاظ وسياسات القبول التي تعيق اندفاعها نحو تحقيق رسالتها. فالجامعات هي الفضاء الذي يولد فيه الإبداع والتجديد فتتجدد معها المجتمعات وتتسع مداركها وآفاقها.

ولكن هذه لا يعني أن علينا أن نقف عند هذا الدور الذي نعرفه اليوم للجامعات،

ومتطلبات العصر تتراكض من حولنا، بل المقصود أن تنطلق الرؤى المستقبلية للتطوير من هذا الدور الأساسي لكي نرتكز إلى قواعد واضحة ولا نضيع في متاهات جديدة. فالمطلوب من الجامعات، منطلق الانفتاح ومركز الإبداع والتجدد الدائم، أن تتفاعل مع عصرها ومتطلباته وأن تطور مناهجها وبرامجها بل ربما هيكليتها وأدوات التعليم وأساليبه. ومع تغير مصادر المعرفة وطرق الوصول إليها مطلوب منها التوسع في أساليب تقديم المعرفة دون أن تتخلى عن طرقها الكلاسيكية المعروفة. أقول ذلك لأنني أؤمن بالتفاعل والتلاقح بين عقول الطلبة والأساتذة ولأنني أؤمن أيضاً أن من وظائف الجامعات صقل الإنسان، ليس فقط بالمعرفة البحتة بل بأصول التعامل معها ومع أقرانه ومجتمعه ومع مخرجات علمه، وأن ترفعه إلى مراتب إنسانية أعلى. ولعل مجال الصقل هذا وتأكيد أخلاقيات العلم بموازاة تقديم العلم نفسه من أهم مجالات الفشل في جامعتنا العربية. من هذا المنطلق، تبقى الأساليب التقليدية القديمة في التفاعل بين الطلبة أنفسهم ومع أساتذتهم من أهم عوامل الإنضاج العلمي وقواعد الانفتاح الإنساني وبناء قيم التواصل العلمي والنقاش المحفّز على الإبداع. وإذا كان هذا الجانب من التعليم العالي هاماً كمبدأ عام في جميع أنحاء العالم فإنه في عالمنا العربي يتخذ أهمية خاصة بسبب طبيعة المرحلة التنموية والفترة الانتقالية التي نمر بها من تطوير الهياكل التقليدية لمجتمعاتنا وتطوير سلم قيمنا بتعميق بعضها وتحديث بعضها الآخر، واستنباط قيم جديدة تفرضها علينا طبيعة التطور، وتطوير دور الفرد والجماعة ومسؤوليتهما العامة في حراك المجتمع وعملية التنمية الشاملة والمستدامة، وتطوير مبدأ الحكم الرشيد وممارساته وعلاقة المواطن به: باختصار، تطوير «المواطنة» الصالحة للعصر الجديد، والجامعات تلعب في ذلك دوراً رئيسياً.

من هنا تصبح قضية التعليم عن بعد والجامعات المفتوحة قضية لا تخلو من الإشكالية برأيي؛ فهي من جهة آليات أصبحت ضرورية في عصر تقنيات الاتصال ونقل المعارف تلجأ إليها المجتمعات المتطورة، ولا شك أن المجتمعات النامية بحاجة إليها بل لعلها أشد حاجة لسد العجز في قدرتها على استيعاب أعداد طالبي التعليم العالي؛ وهي آليات قادرة على تقديم المعارف والعلوم والتخصص في مجالات معينة، ولكنها غير قادرة على صقل الإنسان الجديد الذي ينتجه التفاعل الإنساني المباشر عقلياً فكرياً، واجتماعياً حضارياً، وهذه غاية هامة في عملية تطوير المجتمعات.

لذلك فإن آليات التعليم عن بعد والجامعات المفتوحة لا يمكن أن تحتل المرتبة الأولى في التطوير الكلي المتكامل للإنسان مهما ازداد اعتمادنا على تكنولوجيا الاتصال والتعليم ولكنها يمكن أن تخدم أغراضاً مكملة لنظم التعليم العالي ومؤسساته الكلاسيكية مثل التعليم المستمر، أو خدمة من يتساقطون من النظم التعليمية ثم يعودون إلى التعليم أو أولئك الذين يرغبون في تغيير اختصاصهم والتوجه إلى مجالات أخرى، أو لمتابعة علوم ومعارف جديدة أو آخر تطورات اختصاصاتهم والتدرب عليها أو حتى كمساعد مكمّل في حينه للدراسة التي يتلقاها الطالب أو الاستفادة من خبرات متخصصين وعلماء في بلاد بعيدة بالاستماع لمحاضراتهم وأبحاثهم عبر شبكات الاتصال في جامعات متعددة في سائر أنحاء العالم، لسد فراغ أو استكمال معرفة، أو مناقشة موضوع في أحد مجالات المعارف المتجددة، أو إجراء المناقشات بين عدد كبير من المتخصصين في لقاءات جماعية على شبكات الاتصال بين بلدان متباعدة، كما أثبتت نجاعتها في تدريب الملتحقين بها على مهن للخدمات الحياتية اليومية.

قد يقال إن هجمة عصر الكمبيوتر وثورة الاتصال والمعلومات جاءت كاسحة ولا يمكن مقاومتها وإن اللجوء إلى هذه الآليات الجديدة يتزايد بشكل متسارع تبدو معالمه واضحة في الدول المتقدمة حتى برزت ظاهرة سميت بـ (personal sovereignty) أو السيادة الفردية في الحصول على المعلومة. هذا صحيح، والمطلوب هنا ليس مقاومة الآليات الجديدة وهو أمر مستحيل طبعاً، ولكن الانتباه إلى أن هذه السيادة الفردية (personal sovereignty) قد تؤدي إلى انعزال الفرد عن مجتمع التواصل الإنساني في تبادل المعرفة والتعامل معها، وستؤثر في السلوك الإنساني عامة وعلاقة الترابط الاجتماعي والعلمي كما عرفته المجتمعات عبر التاريخ. قد تكون هذه ظاهرة حتمية في المستقبل ولكني أزعم أن معظم المجتمعات العربية لا تزال هيكليتها «قبلية» بالمعنى المتنوع للكلمة والانتقال بها من هذا المجتمع وقيمه وعلاقاته المتشابكة إلى مجتمع «الفردية» في التعامل مع المعرفة قد يؤدي إلى ظواهر مدمرة في جميع مناحي الحياة، والحياة العلمية الثقافية ليس أقلها تضرراً. من هنا تنشأ أهمية دور الجامعات في صقل الفرد وتزويده القدرة على الانتقال شيئاً فشيئاً من مراحل معينة في تطوره الاجتماعي الإنساني إلى التعامل مع مراحل جديدة بشكل متوازن ومنفتح لا يقضي على عناصر إيجابية تحافظ على إنسانيته وما اتصف به عبر التاريخ الإنساني الحضاري في أنه «حيوان اجتماعي»، وتنقله في الوقت نفسه إلى عالم جديد يتعامل مع آليات جديدة ومعرفة جديدة.

لكن التجديد والتجدد ليسا في آليات تقديم المعرفة فقط بل في مضامين هذه المعرفة، وهنا يُطرح السؤال: «ما هي المناهج والتخصصات الملائمة لمستقبل التعليم العالي؟» وأول ما يتبادر إلى الذهن إنه يستحيل حصر التخصصات التي ستتوالد مع التوسع المتسارع في آفاق العلوم ومجالاتها بشكل لم يسبق له مثيل؛ لكن المؤشرات التي تلمع في أفق الحاضر وترسل إضاءات على المستقبل تشير إلى عدد من العلوم سيكون لها دور كبير في تطوير المعارف وتطبيقاتها في القرن القادم. أشير هنا إلى مثلين أو ثلاثة منها فقط:

لعل العلوم البيولوجية بمختلف فروعها ستحتل مكاناً بارزاً لأنها تتصل مباشرة بصحة الإنسان وحياته وديمومة هذه الحياة ونوعيتها، بل إنها تخترق ذرات الجسم البشري وقد تحدد شكل الإنسان الجديد حتى نكاد نتساءل هل سنقفز على سيرورة التطور والارتقاء التي عرفناها وعلى ظاهرة التغيار الإحيائي (Mutation) لنصل إلى صنع إنسان المستقبل، ليس بالمعنى الفكري والتربوي هذه المرة ولكن بالمعنى الجسدي!!.

علوم البيولوجيا إذاً يجب أن تحظى باهتمام القيمين على الجامعات لأنها كما يبدو ستكون من أهم علوم المستقبل. ثم هنالك اختصاصات جديدة سوف تبرز من الاتجاه الذي نلحظ بداياته الآن وهو دمج معارف واختصاصات في مجالات مختلفة، لها الآن فروعها المستقلة لتخلق علوماً جديدة. كذلك تبرز إلى المقدمة علوم الرياضيات والفيزياء لأنها قاعدة هامة لعلوم عديدة أخرى مرتبطة باهتمامات المستقبل من فضاء واتصالات وميكانيكيات وإلكترونيات متطورة وغيرها. ولنعترف: لقد كان الإقبال على الاختصاص في علوم الفيزياء والرياضيات ضعيفاً جداً في عالمنا العربي لأن فسحة العمل في هذه المجالات كانت محدودة. غالباً ما تنتهي بالمتخصص في سلك التعليم في مدارسنا الثانوية بسبب ضعف الحركة العلمية المنتجة في بلادنا.

وهذا ينقلنا إلى السؤال الهام: «كيف ينبغي تعليم العلوم واستيعاب التطورات العلمية الحديثة وتحديد دور العلماء؟» ثم «كيفية التخفيف من هجرة الأدمغة؟» وأول ما يجب الانتباه له باعتقادي هو أن التعليم العالي لا يتحرك في فراغ، وهو يتعامل مع مخرجات التعليم الأساسي والثانوي، فتعليم العلوم من أجل خلق مجتمع يستوعب التطورات العلمية الحديثة ويساهم فيها يتطلب مناهج دراسية تهيئ عقل الفرد منذ بدايات تفتحه الدراسي وتدربه على التفكير العلمي والتحليلي، على الفكر

الذي يستطيع أن يستنتج ويبدع وأن يستفيد من معرفة لفتح آفاق معرفة جديدة ويطور عنده عقلية قابلة للجديد تقبل على المعارف الجديدة ولا تخاف من المجهول؛ وهذا ما لا نتمتع به اليوم في مناهجنا المدرسية أو أساليب التدريس في معظم بلداننا العربية باستثناءات قليلة؛ وهي حالة لا توفر الظروف المطلوبة للوصول إلى جو علمي عام يستطيع التعامل مع العلوم الحديثة ونتاجها أو يهيئ نواة من العلماء يساهمون في الإنتاج العلمي ونقل المجتمع من حالة اللامبالاة والتلقي السلبي تجاه الاكتشافات العلمية وآثارها، إلى حالة التفاعل الإيجابي والترقب الواعي لما يدور حوله. لذلك فإن أول المتطلبات هو الإعداد لمثل هذا المجتمع الذي يجب أن يبدأ قبل مرحلة الجامعة، ومن أجل هذا نحتاج إلى تغيير جذري في مناهجنا المدرسية وأساليب التدريس وآلياته.

من ناحية أخرى، تعليم العلوم المتقدمة في الجامعات وفي عصر مثل عصرنا لا يمكن أن يكون منفصلاً عما يحدث في العالم؛ ومن أهم آثار الانفجار في مجال الاتصالات هو سرعة انتقال المعلومات وتبادلها؛ وهذا ما يجب الاستفادة منه في تغذية مادة التعليم العلمي وأساليبه وإغناء الاختصاصات في جامعاتنا وإدخال طلابنا إلى فضاءات العلم العالمية المتقدمة.

ولكن العلوم والإنتاج العلمي لا يولد إذا كان العالم معزولاً يعمل منفرداً، لا يتكامل بحثه مع أبحاث غيره وقد يبني عليها أو يستفيد منها أو يطورها، ولكي يصبح المجتمع منتجاً للعلوم يجب أن ينشئ أنظمةً تترابط فيها الجامعات والهيئات المعنية بالإنتاج العلمي وتتواصل للتفاعل والتكامل في الأبحاث والتعاون وتبادل المعلومات؛ وعلى جامعاتنا أن تتخطى حالة العزلة بعضها عن بعضها الآخر وعن المؤسسات الأخرى العاملة في مجال العلوم وتتخلى عن التفرد بالمعلومات وعدم تبادل الخبرات والتنافس غير الصحي في مجال الإنجاز العلمي، وإن كان ذلك جائزاً بدرجات معينة وفي أحوال معينة في عالم العلم والعلماء. والمطلوب ليس الانفتاح والتعاون العلمي على الصعيد الوطني فقط بل على صعيد الفضاء العربي كله ومع مؤسسات عالمية لكي تصبح جامعاتنا جزءاً من الحركة العالمية في مجال البحث والتطوير والتطبيق؛ وعندها سوف نجد مكاناً لأدمغتنا المنتجة، وعندها سيجد علماؤنا الشباب مساحات لهم للتفاعل والنماء والإنتاج ويصبح فضاؤهم العلمي الفضاء العالمي؛ وعندها أيضاً سيتمكنون من توظيف علومهم وتطبيقاتها لخدمة مجتمعهم.

يُطرح هذا كله قضية هامة في مجال التنمية ويبرز السؤال: «ما هي سبل توظيف البحوث لخدمة المجتمعات العربية وتطويرها؟» ويستتبع ذلك سؤالٌ آخر: «أن تكون في خدمة الوطن أم في خدمة العلم؟»

إن انتقال البحث العلمي إلى خدمة عمليات التنمية والتطور يعمق التواصل مع المجتمعات ويعزز عندها شعور «التبني» للعلوم وجهود البحث العلمي وتشعر بالفائدة المباشرة منها ولا يبقى عالم العلم بعيداً عن عالم الحياة اليومية المعاشة وتردم الهوة بينهما.

لكن عبء هذا التواصل لا يقع على أكتاف الجامعات ومؤسسات البحث العلمي وحدها بل هو طريق ذو مسربين يفترض أن تفتح المؤسسات والهيئات الرسمية والأهلية المستفيدة من نتائج البحث العلمي ومخرجاته أقنية الاتصال مع مؤسساته المختلفة.

مجالات التواصل هذه متعددة الجوانب؛ فالعلوم البحتة تسهم في خدمة قطاعات واسعة في المجالات الاقتصادية، الصناعية والزراعية، وفي مجالات الصحة والتغذية والبيئة، وفي مجالات تطوير التكنولوجيا بأنواعها وقطاعات أخرى واسعة يصعب حصرها. والاستفادة من نتاج الأبحاث العلمية لا تكون باستيرادها واستيراد تطبيقاتها فقط إذا أردنا أن نردم فجوة التطور بيننا وبين العالم المتقدم؛ والواقع أنه قد يكون أحياناً من الصعب استيراد بعض نتائج هذه الأبحاث خاصة في ظل القوانين والاتفاقيات الجديدة المتعلقة بالملكية الفكرية، وهذا بتطلب بل يحتم على المجتمعات أن تفعّل قدراتها العلمية وتعنى بتنمية مجتمع العلماء والبحث العلمي وتجعل من رصد المخصصات المالية لذلك أولوية هامة لكي تستطيع أن تكون جزءاً من الحركة العلمية العالمية ويسهل عليها تبادل المعارف والمشاركة في مشاريع بحثية دولية تعود عليها علماء ومجتمعاً بالفائدة العملية والعلمية. ونحن في العالم العربي لا نشكو قلة الموارد المالية التي يمكن تخصيصها لذلك، إذا عرفنا التنسيق بين دولنا المختلفة وإقامة المؤسسات المشتركة المتخصصة وتحديد أولوياتنا.

من جهة أخرى، العلوم الاجتماعية هي وسيلتنا لفهم مجتمعاتنا والتغيرات التي تحصل فيها، وهي قادرة على البحث في متطلبات عمليات التنمية وآثارها وعلى تقديم التوصيات لصناع القرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي ومتابعة الظواهر التي تتطلب اهتماماً خاصاً أو مراجعة أو تطويراً أو تصحيحاً.

لكن هذا الدور للجامعات لن يتحقق إلا إذا فُتحت مسارب الاتصال بين صناع

القرار على مختلف مجالات المسؤولية ومراتبها وبين الجامعات واستعانت الجهات الأهلية والرسمية بالجامعات لإجراء البحوث وإبداء الرأي وتقديم التوصيات، قبل أن يتخذ صانع القرار قراره. والمؤسف أن تجارب الماضي في معظم دولنا تشير إلى التباعد بين مؤسسات البحث العلمي وفي طليعتها الجامعات وبين متخذي القرارات التنموية عامة سواء كانت أهلية أو رسمية. وكم من أبحاث وتوصيات كان يمكن أن تصنع الفرق بين النجاح والفشل قُدّمت لمتخذي القرارات فدفنت في دروجهم!

من ناحية أخرى، إن المتخصصين في الاجتماعيات قادرون على إطلاق وقيادة وتنفيذ حملات التوعية والتواصل مع المجتمع في قضايا عديدة مثل شؤون الصحة العامة، والتغذية، والبيئة، والقوانين الحاكمة لحياة المجتمع اليومية وغيرها؛ ولأنهم ينطلقون من جامعات تكون لهم صدقيتهم الخاصة في المجتمع وأثرهم الإيجابي المؤثر.

من هذا كله لا نستطيع الفصل باعتقادي بين دور الجامعات في خدمة العلم ودورها في خدمة الوطن، لأن أبحاثها لا تدور في فراغ والبحث العلمي، في أي مجال كان، يخدم عملية التطور والتنمية الشاملة المتكاملة؛ ولكن الشرط الأساسي في ألاّ ينحصر هذا الدور في خدمة العلم وحده معزولاً عن المجتمع وحاجاته هو أن يفتح هذا المجتمع أقنية الاتصال والاعتماد المتبادل بينه وبين مجتمع العلم والعلماء.

في خضم هذا النقاش المتصاعد الوتيرة في العالم العربي حول دور العلوم في خدمة المجتمعات وتعليم العلوم واستيعاب التطورات العلمية الحديثة، تبرز قضية يشتد حولها الخلاف هي قضية «اللغة العربية ودورها في مجال التعليم العالي وتعليم العلوم». وينقسم المتحاورون في هذا إلى فريقين رئيسيين: فريق يريد تعريب تعليم العلوم وفريق يرى أن التعليم يجب أن يعلم بلغة إنتاجه. فقد كانت اللغة العربية لغة العلوم يوم كان العرب منتجين لها وكانت الشعوب تتعلم العربية لتفهم العلوم ولتنتجها، ولكن اللغة العربية لم تعد لغة إنتاج العلم ولذلك فأنا من الذين يعتقدون أنه إذا عرّبنا تعليم العلوم البحتة فإن علماءنا سينقطعون عن المتابعة اليومية للتطورات العلمية والتغيرات المتسارعة في مجالات اختصاصهم؛ فالترجمة غير قادرة على مواكبة التسارع الحاصل في تطور العلوم؛ ثم إن التواصل الضروري بين مجتمعات العلم في مختلف اللغات يفترض وسيلة تفاهم علمي مشتركة إذا أردنا أن يدخل علماؤنا الفضاء العلمي العالمي.

يقول دعاة التعليم باللغة العربية إننا لن نتمكن من تطوير لغتنا العربية

لاستيعاب العلوم الحديثة إذا لم تكن هي وسيلة تعليم العلوم وان العالِم لا يمكن أن يبدع إلا بلغته الأم. وباعتقادي أن تطويع اللغة يكون باستعمالها في تعميم المعرفة بالعلوم للعامة، في المقالات التي تعرّف بالاكتشافات العلمية في الصحف والمجلات اليومية غير التخصصية وفي البرامج الإذاعية والتلفزيونية التي تعنى بذلك وفي محاضرات للعموم تشرح مخرجات بعض العلوم وتطبيقاتها، وغير ذلك من أساليب التوعية المجتمعية بالعلوم وآخر تطوراتها واكتشافاتها واستعمالات مخرجاتها.

كما أن تأهيل، أو لنقل توطين العلوم البحتة، يمكن أن يؤسَّس على قاعدة عامة للتعريف بأسس العلوم الحديثة بترجمة أمهات الكتب المعنية بها والتي تشكل أرضية واسعة لفهم التطورات العلمية والتعرف إلى تعريفاتها الأساسية والضرورية لمرافقة تطوراتها. أما قضية الإبداع فالعلم ليس شعراً ولا كتابة إبداعية، العلم علم وحقائق ومعادلات وتجارب واستنتاجات وهذا لا يربط بلغة أم أو لغة وافدة.

هذا من ناحية العلوم البحتة، ولكن اللغة العربية قادرة على استيعاب وتطوير وتعليم العلوم الاجتماعية والدراسات الإنسانية ويمكن، بل لعله من الضروري، إدخال تعليم اللغة العربية في حقل التعليم العالي على بعض هذه العلوم والدراسات وتطويع تعابيرها واستعمالاتها وإعفائها ولكن دون الانقطاع عن نتاج لغات البحث في هذه الحقول في العالم كالدراسات الاجتماعية والاقتصادية والسيكولوجية والفنية والأدبية، ودون الانقطاع عن النتاج الإبداعي العالمي الفني والأدبي لأنه يغذي إبداعنا وعطاء مبدعينا.

ولا بد من أن نضيف هنا أن اللغة الإنجليزية مثلاً أصبحت وسيلة التواصل العالمي ولا بد من إتقانها حتى عندما نكون معنيين بعلوم ومعارف نفضل فيها استعمال لغتنا العربية كوسيلة للتعليم والتعبير.

تبقى قضية أخيرة هي «قضية المرأة والتعليم العالي وهل لها دور خاص في مستقبله؟»

لقد أصبحت قضية المرأة واحدة من أهم قضايا الساعة لأنها تمر بفترة انتقالية حاسمة يتغير فيها دورها وتتغير صورتها عن ذاتها وفي مجتمعها وقد قطعت مراحل الإعداد لدخول الحقل العام بجدارة واستحقاق من دراسة، واختراق لسوق العمل والوصول إلى بعض مراكز صنع القرار _ وإن بأعداد لا تزال محدودة _ ولكنها لم تصل بعد إلى تحطيم جميع العقبات ودخول الطريق المفتوح السريع الواسع في حراكها الاجتماعي العام، ولا يزال التساؤل عن دورها هنا ودورها هناك

وهل تدخل هذا المجال أو ذاك وهل تستطيع أن تجمع بين دورها التقليدي ودورها الجديد ولأيهما تعطى الأولوية.

ومن بين التساؤلات دورها في التعليم العالي ومؤسساته. لقد أثبتت التجارب والوقائع أن النساء قد تميّزن في مجال التعليم سواء في المستوى الثانوي في المدارس أو في المستوى الجامعي؛ والأرقام والنتائج عندنا في الأردن تؤكد ذلك، وأعتقد أنها هكذا في العديد من دولنا العربية، لذلك فلا أرى سبباً مبرراً أن يطرح أي تساؤل عن دورهن في هذا المجال، لقد تساوت النساء مع زملائهن الرجال في القدرة على خوض مجال التعليم العالي بنجاح سواء في التعليم أو في الصبر أو المواظبة على البحث العلمي. وكما هي الحال في معظم جوانب العمل العام، لا تزال أعدادهن أقل بكثير مما هو مطلوب لصنع القفزة المرجوة في دورهن أو أثرهن.

لقد آن لأي سقوف زجاجية غير منظورة أن ترفع ليصبح صعود المرأة في مجال الجامعات والتعليم العالي والبحث العلمي إلى مراتب القيادة والتأثير، لا تقف دونه عوائق هي من رواسب الماضي والعادات البالية أو للتجاهل المتعمد للإمكانيات حتى لا تضيع قدرات هائلة يمكن أن تدفع في مجالاتها إلى آفاق جديدة وتساهم في إغناء دنيا الجامعات في الداخل وتعميق أثرها في الخارج.